آراء سيبويه
في شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك
"دراسة توثيقيّة، نَقديّة"

الدكتور

خليل إبراهيم علاوي المحمدي

جامعة الأنبار/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

Dr. Khalil Ibrahim Alawi Al- Muhamady

Anbar University / Social Sciences College

d-salah1970@yahoo.com

Research Summary

Sibaway is the most famous Arabic grammar scientist in history. His book the (Book), is the most important book in history, it contains many Arabic language clauses, and it also contains the grammar and syntax of the Arabic language:

1. Many of Arabic language grammar and syntax authors tried to follow Sibaway rules in their matters. IbinNadhom was used to follow Sibaway's views , theories and examples in his grammar and syntax books.
2. when I started to review Sibaway theory which IbinNadhom based his books in grammar on, I found many differences in compare with the original book of Sibaway.
3. That's why I was encouraged to study these differences as well as the similarities in what IbinNadhom set in compare with the original book of Sibaway.
4. Sibaway opinions and sayings set in IbinNadhom's book which passed through investigation and documentation came within sixty- seven opinions, which was the same number of the matters set, and each one of them showed the opinion of Sibaway.
5. in each opinion It began to prove IbinNadhom's speech which included Sibaway's opinion, and I enhance his speech by comments on every paragraph in comparison with the set sources before and after IbinNadhom, and these sources didn't deviate from Ibin Malik 's books and explanations. I pointed out the existence of
6. Sibaway's opinion included in the speech of IbinNadhom in these sources then I read Sibaway book to study his opinion accurately to investigate what was quoted in IbinNadhom book.
7. To prove my theory, I had to quote some texts from Sibaway book and to ensure the result of each opinion of Sibaway's opinions appended, if necessary.

الملخص:

فنتائج التوثيق والتحقيق، ومقابلة نقولات ابن الناظم على نصوص كتاب سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ بيَّنت ما سجّله ابن الناظم من نصوص من كتاب سيبويه بلفظها، أو ما اكتفى بالإشارة إلى رأي سيبويه في المسألة نفيًا أو إثباتًا، إجازةً أو منعًا، وأظهرت هذه الدراسة أيضًا أنماطًا من الاختلاف بين نقولات ابن الناظم وبين نصوص كتاب سيبويه، ويمكن أنْ نحدد أهم نتائج هذه الدراسة بما يأتي:

١. تابع ابن الناظم في نسبة أكثر الآراء التي درسناها إلى سيبويه، فقد اعتمد ابن الناظم في نقل آراء سيبويه على مصنفات والده ابن مالك، مثل: شرح عمدة الحافظ، وشرح التسهيل، وشرح الكافية الشافية، وهذا الأمر أوقعه في الخطأ والاختلاف في نسبة مجموعة من الآراء إلى سيبويه.

٢. أطلق ابن الناظم حكمًا في قسم من الآراء التي عزاها إلى سيبويه، وذكر أنَّ هذا الحكم أطلقه سيبويه والحقيقة خلاف ذلك؛ فقد أطلق سيبويه حكمًا مخالفًا لما ذكره ابن الناظم، كما في الرأي الأول، والثاني والثلاثين، والتاسع والثلاثين، والأربعين، والحادي والأربعين، والسادس والأربعين، والثامن والأربعين، والرابع والخمسين، والسابع والخمسين.

٣. سجل ابن الناظم نصوصًا من كتاب سيبويه بلفظها في الآراء التي صدّرها بقوله: (قال سيبويه)، و(أنشد سيبويه)، و(حكى سيبويه)؛ ليعزز بها حديثه، ويقرر بها حكمًا، ويوثّق بها قاعدة نحوية أو صرفية، واكتفى في الآراء الباقية بالإشارة إلى رأي سيبويه في المسألة نفيًا أو اثباتًا، إجازةً أو منعًا.

٤. أورد ابن الناظم مذهب سيبويه أو رأيه بالواسطة، وجاء هذا في موضعين؛ فقد أورد ابن الناظم رأي سيبويه نقلاً عن ابن خروف في موضعين: الأَوَّل: في حديثه عن (ما) الواقعة بعد (نِعْمَ، وبِئْسَ).والثاني: في حديثه عن إعراب (حبَّذا).

٥. نسب ابن الناظم ما للخليل بن أحمد الفراهيدي من قول أو رأي إلى سيبويه كما في الرأي السادس، والسادس عشر، والتاسع والعشرين، والثلاثين، والخامس والثلاثين، والرابع والأربعين، والثاني والخمسين.

٦. نسب ابن الناظم ما ليونس بن حبيب من قول إلى سيبويه، كما في الرأي الثامن والأربعين.

٧. عزا ابن الناظم مجموعة من الآراء إلى سيبويه، والحقيقة أنَّ سيبويه لم يقلها أو يصرِّح بها، كما في الرأي الثاني، والسادس، والخامس عشر، والرابع والثلاثين، والخامس والثلاثين، والتاسع والخمسين، والحادي والستين، والثاني والستين.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

يا ربنا لكَ الحمدُ كما ينبغي لجلالِ وجهكَ وعظيمِ سُلطانِكَ، والصلاةُ والسَّلامُ على سيدنا محمدٍ وعلى آلهِ وصحبهِ والداعين بدعوته إلى يوم الدين.

أمَّا بعدُ:

فسيبويه أشهر من عرفهم تاريخ النحو العربي، وكتابه (الكتاب) من أوائل كتب النحو والصرف تأليفًا، حوى جملة كبيرة من قواعد اللغة العربية، وهو أشهر ما صُنِّفَ في قواعد اللغة، وتعود هذه الشهرة إلى «حرص أكثر الباحثين في هذا العلم والمؤلفين فيه أنْ يستشهدوا بآرائه، ويبينوا مذهبه في هذه المسألة أو تلك، يدعمون مذهبهم تارةً، ويذكرونه مع الآراء المتخالفة تارةً أُخرى، حرصًا على أنْ يكون له هو رأي في الأُمور الخلافية في أبواب النحو»[1].

وما كان ابن الناظم (ت: ٦٨٦ هـ) بدعًا من هؤلاء النحويين؛ فإنَّه أكثرَ من ذكر سيبويه، واستعان بآرائه، وأقواله، وأمثلته، وشواهده في شرحه على الألفية التي نظمها والده جمال الدين ابن مالك (ت: ٦٧٢ هـ)، وهذا الشرح اكتسب شهرة واسعة في أوساط الدارسين كون شارحه ابن ناظم الألفية فهو الأقرب في الزمان إلى والده ابن مالك الذي نظم الألفية.

وحين شرعتُ في تحقيق آراء سيبويه التي صرَّح ابن الناظم بنسبتها إلى سيبويه في شرحه على الألفية، ومقابلتها على كتاب سيبويه تبيَّنَ لي أنَّ مجموعة من الأقوال التي نسبها ابن الناظم إلى سيبويه جاءت على خلاف الأصل، أي خلاف ما في كتاب سيبويه؛ فحفَّزني هذا الأمر إلى مقابلة كل ما عزاه ابن الناظم في شرحه على الألفية من آراء وأقوال على كتاب سيبويه، ثُمَّ بينتُ مواضع الاتفاق والاختلاف بين ما نسبه ابن الناظم إلى سيبويه في شرحه على الألفية، وبين ما في كتاب سيبويه.

وكانت لهذا البحث دوافع أُوجزها في الآتي:

أولاً: أهمية كتاب سيبويه، كونه أشهر كتاب نحوي، وصرفي وصل إلينا، فضلاً عن ذلك فهو الكتاب الوحيد الذي ألَّفهُ سيبويه، فلم يترك سيبويه للمكتبة العربية غير هذا الكتاب، وهذا يجعلني أطمئنُّ إلى صحة نتائج البحث والتوثيق والتحقيق.

ثانيًا: بيان ما طرأ من خطأ في نسبة عدد من آراء سيبويه اليه، أو التوهم في فهمها، أو تحميل عبارات سيبويه ما لم يقصد.

ثالثًا: بيان أهمية توثيق الآراء والأقوال التي ينقلها القدماء، ووجوب مقابلتها عند نشر مؤلفاتهم على المصادر الأُصول، لتتبين الدقة في اقتباس النصوص والآراء والأقوال.

(١) النواسخ في كتاب سيبويه: ٢٥٣.

وتظهر عناية ابن الناظم بسيبويه وبآرائه في شرحه على الألفية، فضلاً عن ذلك لم يختلف ابن الناظم مع سيبويه فيما يرجّح أو يختار من الآراء على كثرة هذه الآراء، خلافًا لموقفه مع غيره من النحويين، وكان ابن الناظم في بعض الأحيان يردف اسم سيبويه بعبارة (رحمه الله تعالى)، وهذا دليل على الاحترام والتوقير لهذا العالم.

إنَّ آراء سيبويه وأقواله التي خضعت للتحقيق والتوثيق جاءت ضمن سبعة وستين رأيًا، ذكرها في شرحه على الألفية؛ فقد تردَّد في كلِّ رأي منها ذكر سيبويه مرة أو أكثر، وهي ضربان:

الضرب الأول: ما نسبه ابن الناظم إلى سيبويه من الأمثلة والشواهد الشعرية، فضلاً عمَّا حكاه سيبويه عن العرب الموثوق بهم.

الضرب الثاني: آراء سيبويه النحوية والصرفية وأقواله، وهذا الضرب هو الأكثر، واستعمل ابن الناظم لإيراد هذا الضرب أُسلوبين:

الأوَّل: أنْ يذكر رأي سيبويه مباشرةً وهو الأكثر، واستدلَّ لذلك بألفاظ متنوعة نحو: (قال سيبويه، ومذهب سيبويه، وحكى سيبويه، والتزم سيبويه، وجعل سيبويه، والذي عليه سيبويه، وأنشد سيبويه، وهو مقيسٌ عند سيبويه، ومثل ذلك عند سيبويه، ولم يثبت ذلك سيبويه، ولم يذكر سيبويه، ومنه ما حكاه سيبويه، وقدّره سيبويه، والذي عليه سيبويه، ومنع سيبويه، هذا قول سيبويه، ولم يمثل سيبويه، وسيبويه لا يجيز...) وغير ذلك من الألفاظ، وأكثر هذه الألفاظ استعمالاً عند ابن الناظم (قال سيبويه) الواردة في اثني عشر موضعًا، و(مذهب سيبويه) الواردة في أحد عشر موضعًا.

والأسلوب الثاني: أنْ يورد مذهب سيبويه بالواسطة، وجاء هذا في موضعين، فقد أورد ابن الناظم رأي سيبويه نقلاً عن ابن خروف في موضعين:

الأوَّل: في حديثه عن (ما) الواقعة بعد (نِعْمَ، وبِئسَ) [1]، والثاني: في حديثه عن إعراب (حبَّذا)[2].

وقد اقتضت طبيعة البحث تقسيمه على سبعة وستين رأيًا بعدد المسائل التي ورد في كلِّ واحدة منها رأي لسيبويه، وابتدأتُ في كلِّ رأي بإثبات كلام ابن الناظم المتضمن رأي سيبويه، وأردفت هذا الكلام بالتعليق الذي قابلتُ فيه كلّ نصٍ على المصادر المؤلفة قبل شرح ابن الناظم وبعده، وهذه المصادر في الغالب لم تخرج عن مصنفات ابن مالك وشروحها مثل: شرح التسهيل، وشرح الكافية الشافية، وعمدة الحافظ لابن مالك، وشروح الألفية مثل: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: لأبي حيان

(١) ينظر: شرح ابن الناظم: ٣٣٦- ٣٣٧.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم: ٣٣٩.

الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (ت: ٧٤٩هـ)، وشرح ابن عقيل: لابن عقيل (ت: ٧٦٩ هـ)، وأشرتُ إلى وجود رأي سيبويه الذي تضمَّنه كلام ابن الناظم في هذه المصادر، وقد قدَّمت ذكر المصادر عند مطابقة مادتها لنقول ابن الناظم على غيرها؛ لأَنَّ كتب ابن مالك الأصل في مصادر ابن الناظم وشروح الألفية التي جاءت بعد ابن الناظم تابعت ابن مالك في كثير من الآراء مثلما تابع ابن الناظم والده ابن مالك، وبعد ذلك عرَّجتُ على كتاب سيبويه لدراسة الرأي فيه دراسة متثبتة للتحقيق مما نسب اليه ابن الناظم من آراء وأقوال، وقد تطلب الأمر اقتباس نصوص من كتاب سيبويه لإثبات صحة ما ذهبتُ اليه والاطمئنان إلى النتيجة التي أُذيل بها كل رأي من آراء سيبويه ما اقتضى الموضوع ذلك.

وفي الختام أقول: إنَّ هذا العمل حصيلة جهد يعلم الله سبحانه وتعالى وحده مداه وغايته، ولا أدعي لعملي هذا الكمال والبراءة من النقص والعيب، فالكمال لله وحده والبراءة من النقص والعيب لذاته سبحانه وتعالى ولكتابه العزيز، وحسبي أَنَّني أنفقتُ جلَّ وقتي متابعةً وبحثًا واجتهادًا، فإن وفقت فإنَّه لا يوفق عبد حتى يوفقه الله تعالى، وإن أخطأتُ فمن نفسي﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾(١)، والله أسأل أنْ يكون هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن أكون موفقًا فيه وفيما بعده إنَّه سميع مجيب، عليه توكلت ومنه أستمد العون والرضا.

ولا حول ولا قوة إلَّا بالله العلي العظيم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

(١) سورة البقرة، من الآية: ٢٨٦.

الرأيُ الأوَّل

قال ابن مالك[١]:

وَصِلْ أو افصِلْ "هاء" سلنيه، وما
أشبهه، في (كُنْتُهُ الخُلْفُ انتمى)

وقال ابن الناظم شارحًا هذا القول: «المبيحُ لجوازِ اتصال الضمير وانفصاله، هو كونه: إمَّا ثاني ضميرين، أولهما أخص، وغير مرفوع؛ وإمَّا كونه خبرًا لـ(كان)، أو إحدى أخواتها.

أمَّا الأوَّلُ: فكـ(الهاء) من (سَلْنِيه)، و(مَنْعَكَهَا)... فإنَّ (الهاء) منهما ثاني ضميرين، أوَّلهما: أخصُّ؛ لِمَا علمتَ: أنَّ المُتكلِّمَ أخصُّ من المُخاطبِ، والمخاطبُ أخصُّ من الغائبِ، وغير مرفوعٍ أيضًا؛ لأنَّهُ في المثال الأوَّل منصوبٌ، وفي الثاني: مجرورٌ، فيجوز في (الهاء) المذكورة الوجهان، نحو: سلنيه، وسليني إيَّاهُ، ومَنْعَكَهَا، ومنعكَ إيَّاها.... وأمَّا الثاني، فكـ(الهاء) من قولك: أمَّا الصديقُ فكُنْتُهُ؛ فإنَّهُ يجوز في الاتصال لشبهه بالمفعول، والانفصال أيضًا؛ لأنَّ منصوب (كان) خبرٌ في الأصل، والخبر لا حظَّ له في الاتصال، واختار أكثرهم الانفصال، والصحيح اختيار الاتصال؛ لكثرته في النظم والنثر الفصيح، كقوله ﷺ لعمر ﷺ في ابن صيَّاد: (إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّط عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَلا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ)[٢].

وحَكى سيبويه عَمَّن يوثقُ به: (عليه رجلاً ليسني)، وأنشدَ لأبي الأسود:

فـــإلَّا يَكُنْهَـــا، أو تَكُنْـــهُ؛ فإنَّـــهُ
أخوهـــا، غذتْـــهُ أُمُّـــهُ بِلِبَانِهـــا[٣]»[٤]

والمنسوب إلى سيبويه في مسألة اتصال الضمير وانفصاله الواقع خبرًا لـ(كان)، أو إحدى أخواتها، ذكره ابن مالك[٥]، والمُرادي[٦]، وابن عقيل[٧]؛ وقد اختار ابن مالك اتصال الضمير في ألفيته[٨]، واختار الانفصال في (شرح التسهيل)[٩].

ويُفهمُ من كلام (ابن الناظم) أنَّه يختار الاتصال هنا، ويُفهمُ من كلام (سيبويه) على هذه

(١) شرح ابن عقيل: ١/ ١٠٢.

(٢) أخرجه البخاري في الجنائز: إذا أسلم الصبي فمات، بالرقم (١٢٨٩)؛ وأخرجه مسلم في الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر ابن الصياد، بالرقم (٢٩٣٠، ٢٩٣١).

(٣) ديوان أبي الأسود الدؤلي: ١٦٢، ٣٠٦.

(٤) شرح ابن الناظم: ٣٨- ٤٠.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ١٥٠.

(٦) ينظر: توضيح المقاصد: ١/ ٣٧٢.

(٧) ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ١٠٤.

(٨) ينظر: توضيح المقاصد: ١/ ٣٧٢؛ وشرح ابن عقيل: ١/ ١٠٣- ١٠٤.

(٩) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ١٥٠.

المسألة أَنَّ الاتصال قليلُ؛ إذ قال: «وتقول: كُنَّاهم، كما تقول ضربناهم وتقول: إذا لم نكنْهم فمَن ذا يكونُهم؟ كما تقول إذَا لم نَضربُهم فمن يضربهم. قال أبو الأسود الدُّؤَلِيّ:

فـــإلَّا يَكُنْهَـــا، أو تَكُنْـــهُ؛ فإنَّـــهُ

أخوهـــا، غذتْـــهُ أُمُّـــهُ بِلِبَانِهـــا»[1]

وقال أيضًا: «ومثل ذلك: كان إياه، لأَنَّ (كانَهُ) قليلة، ولم تستحكم هذه الحروف ها هنا، لا تقول: كأَنَّنِي، ولَيْسَنِي، ولا كانَكَ. فصارت (إيّا) ههنا بمنزلتها في: ضربي إيَّاكَ.

وتقول: أتوني ليس إياك، ولا يكون إياه؛ لأَنَّكَ لا تقدر على الكاف ولا الهاء ها هنا، فصارت (إيَّا) بدلاً من (الكاف) و(الهاء) في هذا الموضع.

قال الشاعر:

لَيْـــتَ هـــذا الليـــلَ سَـــهْرٌ

لا نـــرى فيـــهِ عَريبـــا[2]

لـــيس إيَّـــايَ وإيّـــا

كَ ولا نَخْشَـــى رقيبَـــا[3]

وبلغني عن العرب الموثوق بهم أَنَّهم يقولون: ليسني، وكذلك كانَنِي»[4].

(١) الكتاب: ١/ ٤٦.

(٢) عريباً، أي: لا نرى فيه أحدًا.

(٣) البيتان لعُمر بن أبي ربيعة، في ديوانه: ٤٣١.

(٤) الكتاب: ٢/ ٢٥٨- ٢٥٩.

الرأي الثاني

قال ابن الناظم: «مذهب سيبويه: أَنَّ (اللام) وحدها هي المعرفة، لكنَّها وضعت ساكنةً مبالغةً في الخِفَّة، إذ كانت أكثر الأدوات دورًا في الكلام، فإذا ابتدئ بها لحقتها (ألف) الوصل مفتوحة ليمكن النطق بها.

ومذهب الخليل رحمه الله: أَنَّ (الألف) أصلٌ، وعُوملت معاملة (ألف) الوصل؛ لكثرة الاستعمال، وليس ذلك بأبعدَ من قولهم: خُذْ، وكُلْ، ومُرْ»[5].

فالرأي المنسوب إلى (سيبويه) ذكره: الزمخشري[6]، وابن مالك[7]، والرضي الاسترابادي[8]، وأبو حيَّان[9]، والمُرادي[10]، وابن عقيل[11].

ويُفهمُ من لفظ (ابن الناظم) إنَّ حرف التعريف عند سيبويه أُحاديٌّ، والحقيقة خلاف ذلك؛ فقد صرَّح سيبويه بأَنَّهُ ثنائيٌّ، وعبَّر عنه بـ(أل)، كما فعل أُستاذه الخليل، فقال في (باب

(٥) شرح ابن الناظم: ٦٩.

(٦) ينظر: المُفصّل: ١٥٣.

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/ ١٦٤، ٣١٩.

(٨) ينظر: شرح الكافية في النحو: ١/ ١٣٠.

(٩) ينظر: ارتشاف الضرب: ١/ ٥١٣؛ ومنهج السالك: ٣٠.

(١٠) ينظر: الجنى الداني: ١٧١.

(١١) ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ١٧٧.

عدة ما يكون عليه الكلم) [١]: «و(أل) تُعرِّفُ الاسم في قولك: القومُ، والرجلُ»[٢].

وقال أيضًا في حديثه عن (الألف) الموصولة: «وتكون موصلة في الحرف الذي تعرف به الأسماء. والحرف الذي تُعرَّف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك: القوم والرجل والناس، وإنما هما حرفٌ بمنزلة قولك: قد، وسوف»[٣].

فـ(أل) حرفٌ ثنائي عند سيبويه، وهمزته همزة وصل، وبذلك لا يخرجُ عمَّا ذكرهُ (الخليل) من أَنَّ (أل) التعريف حرفٌ ثنائيٌّ، إلا أَنَّ همزته همزة قطع، وصلت لكثرة الاستعمال[٤].

فعبارةُ سيبويه الصريحة تُشيرُ إلى أَنَّ (أل) حرفٌ ثُنائيٌّ، لا (اللام) وحدها، كما ذكر ذلك ابن الناظم.

ومن الجديرِ بالذكرِ أَنَّ ابن مالك نسب الرأي القائل بأُحادية (أل) التعريف إلى سيبويه في كتابه (الكافية الشافية) [٥]، ولكنَّهُ في (شرح التسهيل) ذكر أَنَّ سيبويه يقول بثنائية (أل) التعريف؛ إذ قال: «هذا نصه، وهو موافق لما روي عن الخليل. فلولا أنَّه نسبها إلى الزيادة في موضع آخر لحكمت بموافقته الخليل -مطلقًا. إلَّا أَنَّ الخليل يحكم بأصالة الهمزة، فإنها مقطوعة في الأصل كهمزة "أم" و"أن" و"أو"، وسيبويه مع حكمه بزيادتها يعتدُّ بها، كاعتداده بهمزة (اسمع)، ونحوه بحيث لا يعده رباعيًا، فيعطي مضارعه من ضم الأوَّل ما يعطي مضارع الرباعي للاعتداد بهمزته، وإنْ كانت همزة وصل زائدة، فكذا لا يعدُّ (لام) التعريف وحدها مع القول بأنَّ همزتها همزة وصلٍ زائدة»[٦].

الرأي الثالث

قال ابن الناظم في كلامه على رافع المبتدأ والخبر: «المبتدأُ والخبرُ: مرفوعان، ولا خلاف عند البصريين أَنَّ المبتدأَ مرفوعٌ بالابتداء، وأمَّا الخبر فالصحيح أَنَّهُ مرفوعٌ بالمبتدأ. قال سيبويه: (فأما الذي يُبنى عليه شيءٌ هو هو، فإنَّ المبنى عليه يرتفع به، كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبدُ الله منطلقٌ)»[٧].

وهذا الكلام ترديدٌ لكلام ابن مالك في قوله: «مذهب سيبويه أَنَّ المبتدأ مرفوعٌ بالابتداء، وأنَّ الخبر مرفوعٌ بالمبتدأ، صرَّحَ بذلك في مواضعَ كثيرة، منها قوله: «المبتدأ كل اسم ابتدئ به ليبنى عليه كلام». ثم قال: «واعلم أن المبتدأ لا بد أن يكون المبني عليه شيء هو هو، أو يكون في مكان أو زمان. وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد ما يبتدأ به. فأمَّا الذي بُني عليه شيء هو هو، فإن

(١) ينظر: الكتاب: ٤/ ٢١٦.

(٢) الكتاب: ٤/ ٢٢٦.

(٣) الكتاب: ٤/ ١٤٧.

(٤) ينظر: الكتاب: ٣/ ٣٢٥.

(٥) ينظر: الكافية الشافية: ١/ ١٦٤، ٣١٩.

(٦) شرح التسهيل: ١/ ٢٤٦.

(٧) شرح ابن الناظم: ٧٦.

المبني يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وذلك قولك: "عبد الله منطلق". ارتفع "عبد الله"؛ لأَنَّهُ ذكر ليبني عليه "المنطلق". وارتفع "المنطلق"؛ لأَنَّ المبني على المبتدأ بمنزلته»[1]. ونصَّ على ذلك أيضًا: أبو حيَّان[2]، والمُرادي[3]، وابن عقيل[4].

وكلامُ سيبويه يتَّفقُ مع ما ذهبوا إليه في قوله: «فالمبتدأ كلُّ اسمٍ ابتُدئ ليُبنى عليه كلامٌ. والمبتدأ والمبني عليه رفعٌ. فالابتداء لا يكون إلَّا بمبنيٍّ عليه. فالمبتدأ الأول والمبنى ما بعده عليه فهو مسنَدٌ ومسنَدٌ إليه.

واعلم أَنَّ المبتدأ لا بُدَّ له من أنْ يكون المبنى عليه شيئًا هو هو، أو يكون في مكان أو زمان. وهذه الثلاثة يُذكر كل واحدٍ منها بعد ما يُبتدأ. فأمَّا الذي يُبنى عليه شيء هو هو فإنَّ المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبدالله منطلقٌ؛ ارتفع بـ(عبدالله)؛ لأَنَّهُ ذُكر ليُبنى عليه المنطلق، وارتفع (المنطلق)؛ لأَنَّ المبني على المبتدأ بمنزلته»[5].

الرأي الرابع

قال ابن الناظم عند حديثه عن مواضع حذف الخبر وجوبًا: «وقد يُحذفُ الخبرُ وجوبًا إذا كان خبره: إمَّا نعتًا مقطوعًا، نحو: الحمدُ لله الحميدُ... وإمَّا مصدرًا بدلاً من اللفظ بالفعل في الأصل، كقولهم: سَمْعٌ وطاعةٌ، أي: أمري سمعٌ وطاعةٌ.

قال سيبويه: وسمعتُ مِمّن يُوثقُ بعربيته، يقال له: كيف أصبحتَ؟ فقال: حمدُ الله، وثناءٌ عليه. أي: حالي حمدُ الله، وأنشد:

فَقَالَتْ: حنانٌ، ما أَتَى بِـكَ هَـا هُنَـا؟
أَذُو نَسَـبٍ، أَمْ أَنْـتَ بِـالحَيِّ عَـارِفُ؟![6]»[7]

وهذا الكلام ترديدٌ لكلام والده ابن مالك في قوله: «ومنه قولهم: سمعٌ وطاعةٌ، أي: أمري حنانٌ، وأمري سمعُ وطاعةٌ، والأصل في هذا النوع: النصب؛ لأَنَّهُ مصدرٌ جيء بدلاً من اللفظ بفعله، فالتُزم إضمار ناصبه لئلا يجتمع بدلٌ ومبدلٌ منه في غير اتباع، ثم حُمل المرفوع على المنصوب في التزام إضمار الرافع الذي هو المبتدأ. قال سيبويه: وسمعتُ مِمّن يُوثقُ بعربيته، يقال له: كيف

(١) شرح التسهيل: ١/ ٢٦١.

(٢) ينظر: منهج السالك: ٣٨؛ وارتشاف الضرب: ٢/ ٢٨.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد: ١/ ٤٧٢- ٤٧٣.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٢٠٠- ٢٠١.

(٥) الكتاب: ١/ ١٢٦- ١٢٧.

(٦) البيت لمنذر بن درهم الكلبي، في الكتاب: ١/ ٣٢٠؛ والصاحبي: ٢٥٥؛ وشرح أبيات سيبويه: ١/ ٣٥؛ وشرح عُمدة الحافظ: ١/ ١٩٠؛ وخزانة الأدب: ٢/ ١١٢.

(٧) شرح ابن الناظم: ٨٦.

أصبحتَ؟ فقال: حمدُ الله، وثناءٌ عليه. أي: حالي حمدُ الله »[١].

وعبارة سيبويه تتفق مع ما ذهبا إليه؛ إذ قال سيبويه في (باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدعاء): «وسمعنا بعضَ العرب الموثوقَ به، يقال له: كيف أَصبحتَ؟ فيقولُ: حمدُ الله وثناءٌ عليه، كأَنَّه يَحمله على مضمَرٍ في نيّته هو المظهَرُ، كأَنّه يقول: أمري، وشأني حمدُ الله وثناءٌ عليه. ولو نَصَبَ لكان الذي في نفسه الفعلَ، ولم يكن مبتدأ ليبني عليه ولا ليكون مبنياً على شيء هو ما أَظْهَرَ. وهذا مثلُ بيتٍ سمعناه من بعض العرب الموثوق به يَرويه:

فَقَالَتْ: حنانٌ، ما أَتَى بِكَ هَا هُنَا؟

أذو نسبٍ، أم أنتَ بالحيّ عارفُ؟!

لم تُرِدْ حِنَّ، ولكنها قالت: أمرنُا حَنانٌ، أو ما يصيبنا حنانٌ »[٢].

الرأي الخامس

قال ابن الناظم في حذف الخبر وجوبًا إذا سدت الحال مسدَّهُ: «وقد منع الفرَّاءُ وقوع الحال فعلاً مضارعًا، وأجازه سيبويه، وأنشد لرؤبة:

ورأيُ عينـــيَّ الفتـــى أباكَـــا

يُـعطي الجزيـلَ، فعليـكَ ذاكَـا»[٣][٤]

(١) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٢٧٧.

(٢) الكتاب: ١/ ٣١٩- ٣٢٠.

(٣) ملحق ديوان رؤبة: ١٨١.

(٤) شرح ابن الناظم: ٨٩.

والرأي المتقدم أورده ابن مالـك[٥]، وهـو يتفق مع ما ذهب إليه سيبويه[٦].

الرأي السادس

قال ابن الناظم: «وأما (ليس) ومذهب سيبويه، وأبي علي، وابن برهان جواز تقديم خبرها عليها، بدليل جواز تقديم معمول خبرها عليها في نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[٧]، ولتفسيرها عاملاً فيما اشتغلت عنه بملابس ضميره، كقولهم: (أزيدًا لستَ مِثلَهُ). حكاه سيبويه، وذهب الكوفيون، والمبرد، وابن السرّاج إلى منع ذلك، قاسوها على (عسى، ونعمَ، وبِئسَ، وفعل التعجب)»[٨].

فهذه الآراء أوردها كلها ابن مالك[٩]، وأبو حيان[١٠]، وابن عقيل[١١].

ومن أوائل الذين نسبوا جواز تقديم خبر (ليس) عليها إلى سيبويه: ابن جني[١٢]، وتابعه الأعلم الشنتمري الذي علَّق على عبارة سيبويه: (أزيدًا لستَ مثلَهُ)، فقال: «وقد فَهم من قول

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٢٧٥.

(٦) ينظر: الكتاب: ١/ ١٩١ ٨٩.

(٧) سورة هود، من الآية: ٨.

(٨) شرح ابن الناظم: ٩٧.

(٩) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٣٣٣.

(١٠) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٨٧- ٨٨.

(١١) ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٢٧٧- ٢٧٨.

(١٢) ينظر: الخصائص: ١/ ١٨٩.

سيبويه في هذا الموضع أَنَّه يجيز: قائمًا ليسَ زيدٌ، ويُقدّمُ خبرَ(ليسَ) عليها، وإنَّما منع (ليس) من التصرف في نفسها أَنَّ معناها في زمان واحد، وهو أَنَّها تنفي الحال، فاستُغني عن أنْ يؤتى منها بمستقبل»[١]. وإلى مثل هذه النسبة ذهب ابن يعيش[٢]، ونسب عبد القاهر الجرجاني إلى سيبويه منع التقديم[٣].

ومما تقدَّمَ يتبيَّنُ أَنَّ النصوص التي استند إليها كلا الفريقين لا تقرر رأي سيبويه؛ فالنص الذي استند إليه الفريق الذي نسب جواز تقديم خبر (ليس) عليها هو في الأصل للخليل، وليس لسيبويه، فضلاً عن كونه لا تصريح فيه بالجواز، فقد قال سيبويه في مسألة إضمار العامل بعد همزة الاستفهام: «ومثلُ ذلك أَعبدَ الله كنتَ مِثلَه، لأنَّ كنتَ فعلٌ والمِثلُ مضافٌ إليه وهو منصوبٌ. ومثلُه أزيداً لستَ مثلَه، لأنّه فعلٌ، فصار بمنزلة قولك أزيداً لقيتَ أخاه. وهو قول الخليل»[٤]. ولا دليل على هذا القول.

أما الفريق الذي نسب المنع إلى سيبويه؛ فلا دليل لهم يستندون إليه. والراجح عندي أَنَّ سيبويه لم ينص على جواز ذلك، كما أَنَّه لم يصرح بالمنع.

(١) النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١/ ٢٣٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٧/ ١١٤.

(٣) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ١/ ٤٠٨.

(٤) الكتاب: ١/ ١٠٢.

الرأي السابع

قال ابن الناظم عند حديثه عن اقتران خبر (عسى) بـ(أَنْ): «والأولى (أَنْ) بصلتها مفعولاً به على إسقاط الجار، والفعل قبلها تامٌ. قال سيبويه: تقول: عسيتَ أنْ تفعلَ كذا، فـ(أَنْ) هاهنا بمنزلتها في قولك: قاربتَ أنْ تفعلَ، أي: قاربتَ ذاك، وبمنزلة دنوتَ أنْ نفعلَ، واخلولقت السماءُ أنْ تمطرَ، أي: لأنْ تمطرَ، و(عسيتَ) بمنزلة (اخلولقت السماءُ) فهذا نصٌ منه على أَنَّ (أنْ) تفعل بعد عَسى ليس خبرًا»[٥]. فالكلام المتقدم يُفهِمُ أَنَّ المضارعَ المقرون بـ(أَنْ) ليسَ خبرًا لـ(عسى)، وهذا موافقٌ لكلام سيبويه؛ إذ قال: «وتقول: عسيت أنْ تفعل، ف(أَنْ) هاهنا بمنزلتها في قولك: قاربت أنْ تفعل، أيْ: قاربت ذاك، وبمنزلة: دنوت أنْ تفعل. واخلولقت السماءُ أنْ تمطر، أي: لأنْ تمطر. وعسيت بمنزلة اخلولقت السماء»[٦].

ويتبين مما تقدم أَنَّ المضارع المسبوق بـ(أَنْ) عند سيبويه اسم منصوب بمنزلة خبر كان، كما أَنَّه جوّز في (عسى) مع الفعل المضارع المسبوق بـ(أَنْ) وجوهًا، منها:

(٥) شرح ابن الناظم: ١١٢.

(٦) الكتاب: ٣/ ١٥٧.

١. أنْ تكون (عسى) فعلاً متعديًا بنفسه، بمعنى (قارب)، و(أنْ) والفعل المضارع في محل نصب مفعول به، نحو: عسيتَ أنْ تفعلَ.

٢. أنْ تكون (عسى) فعلاً بمنزلة المتعدي بحرف بمعنى (دنا)، نحو: عسيتَ أنْ تفعلَ، والتقدير: دنوتَ لأنْ تفعلَ.

٣. أنْ يكون (عسى) فعلاً لازمًا إذا لم تتصل به الضمائر، ولم يأتِ بعده اسمٌ مرفوعٌ، نحو: عسى أنْ تفعلَ، فالمصدر المؤوَّل من (أنْ) والفعل المضارع في موضع رفع فاعل.

الرأي الثامن

قال ابن الناظم: «ولم يذكر سيبويه في (كَرَبَ) إلَّا تجريد خبرها من (أنْ) فلذلك قال الشيخ:

ومثـــل كـــادَ في الأصـــح كربـــا

.....»[١].

والكلام المتقدم المنسوب إلى سيبويه ذكره ابن مالك[٢]، وأبو حيان[٣]، والمرادي[٤]، وهذا موافق لما ذهب إليه سيبويه في قوله: «وأما كاد فإنَّهم لا يذكرون فيها أن، وكذلك كرب يفعل، ومعناهما واحد. يقولون: كَرَبَ يَفْعَلُ، وكَادَ يَفْعَلُ»[٥].

وقد عقَّب ابن مالك على كلام سيبويه، فقال: «ولم يذكر سيبويه إلَّا تجرد خبر (كَرَبَ) ويدلُّ على جواز اقتران خبرها بـ(أنْ) قول أبي زيد الأسلمي:

سقاها ذوو الأحلامِ سَـجْلاً عـلى الظَّمـأ

وقد كَرَبَـتْ أعناقهـا أنْ تقطَّعـا[٦]»[٧]

الرأي التاسع

قال ابن الناظم في مسألة رفع المعطوف قبل خبر (إنْ): «قال سيبويه: وأعلمُ أَنَّ ناسًا من العرب يغلطون، فيقولون: إنَّهم أجمعونَ ذاهبون، وإنَّك وزيدٌ قائمان»[٨]، وما ذكره ابن الناظم نصَّ عليه سيبويه بلفظه[٩].

---

(١) شرح ابن الناظم: ١١٣.

(٢) ينظر: شرح عمدة الحافظ: ٢/ ٨١٥.

(٣) ينظر: منهج السالك: ٧٠.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد: ١/ ٥١٩.

(٥) الكتاب: ٣/ ١٥٩.

(٦) شذور الذهب: ٢٧٤؛ وشرح ابن عقيل: ١/ ٢٨٧؛ وشرح الأشموني: ١/ ٢٦٢؛ وشرح التصريح: ١/ ٢٠٧.

(٧) شرح عمدة الحافظ: ٢/ ٨١٥.

(٨) شرح ابن الناظم: ١٢٦.

(٩) ينظر: الكتاب: ٢/ ١٥٥.

الرأي العاشر

قال ابن الناظم في مسألة جواز عمل (إنَّ) إذا خُفِّفت: «تخفف (إنَّ) فيجوز فيها حينئذٍ الإعمال، والإهمال، وهو القياس؛ لأنَّها إذا خُففت يزول اختصاصها بالأسماء، وقد تعمل استصحابًا لحُكم الأصل فيها.

قال سيبويه: وحدَّثنا من يوثق به أنَّه سَمِعَ مَنْ يقول: إنْ عمرًا لمنطلقٌ، وعليه قراءة نافع، وابن كثير، وأبي بكر شعبة[1]: (وإنْ كُلًّا لَّمَّا ليوفينهم رَبُّكَ أعمالهم)[2]»[3].

والمنسوب إلى سيبويه ذكره ابن مالك[4]، وأبو حيان[5]، والمُرادي[6]، وابن عقيل[7]، وكلام سيبويه يؤيد ما ذهبوا إليه؛ إذ قال: «وحدثنا من نثق به، أنَّه سمع من العرب من يقول: إنْ عمرًا لَمنطلقٌ. وأهل المدينة يقرءون: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾[8] يخففون وينصبون»[9].

الرأي الحادي عشر

قال ابن الناظم في حديثه عن (ألا) التي تكون للعرض: «وقد تكون (ألا) للعرض، فلا يليها إلَّا فعلٌ إمَّا ظاهرٌ، كقوله تعالى: ﴿ أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ ﴾[10]، ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾[11] وإمَّا مُقدَّر، كقول الشاعر:

ألا رَجُـــلاً جَـــزَاهُ اللهُ خَـــيْرًا
يَـــدلُّ عـــلى محصّـــلةٍ تبـــينُ[12]

تقديره عند سيبويه: ألا ترونني رجلاً»[13].

وقد نصَّ على ما تقدم ابن مالك[14]، وقد سيبويه[15] على ما ذهب إليه ابن مالك وابن

الرأي الثاني عشر

قال ابن الناظم في مسألة التعليق في أفعال القلوب وما أُلحق بها: «وقد أُلحق بأفعال القلوب في التعليق غيرها، نحو: (نظر، وأبصر، وتفكّر،

(١) السبعة في القراءات: ٣٣٩؛ النشر في القراءات العشر: ٢٩١؛ اتحاف فضلاء البشر: ٣٢٦.
(٢) سورة هود، من الآية: ١١١.
(٣) شرح ابن الناظم: ١٢٨.
(٤) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٤١٦.
(٥) ينظر: منهج السالك: ٨٢.
(٦) ينظر: الجنى الداني: ٢٢٨.
(٧) ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٣٧٨.
(٨) سورة هود، من الآية: ١١١.
(٩) الكتاب: ٢/ ١٤٠.
(١٠) سورة التوبة، من الآية: ١٣.
(١١) سورة النور، من الآية: ٢٢.
(١٢) البيت لعمرو بن قعاس المرادي، في خزانة الأدب: ٣/ ٥١، ٥٣، وبلا نسبة في الكتاب: ٢/ ٣٠٨؛ وشرح عمدة الحافظ: ١/ ٣١٧؛ وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٥٢؛ والجنى الداني: ٣٨٤.
(١٣) شرح ابن الناظم: ١٣٩-١٤٠.
(١٤) ينظر: شرح عمدة الحافظ: ٣١٦-٣١٧.
(١٥) ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٠٨.

وسأل، واستنبأ)، كما في قوله تعالى: ﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا ﴾[١]، ﴿ فَٱنظُرِى مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴾[٢]، ﴿ فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۝٥ بِأَيِّيكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ۝٦ ﴾[٣]، ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ ﴾[٤]، ﴿ يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾[٥]، ﴿ وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ﴾[٦]، ومنه ما حكاه سيبويه من قولهم: (أما ترى أيُّ برقٍ هاهنا)»[٧].

والمنسوب إلى سيبويه نصَّ عليه سيبويه في (باب ما لا يعمل فيه من الفعل الذي يتعدى إلى المفعول ولا غيره)، فقال: «لأَنَّهُ كلامٌ قد عَمِلَ بعضه في بعض، فلا يكون إلاّ مبتدأً لا يَعمل فيه شيء قبله، لأنَّ ألف الاستفهام تَمنعُه من ذلك. وهو قولك: قد علمتُ أَعبْدُ الله ثَمَّ أم زيدٌ، وقد عرفتُ أَبو مَنْ زيدٌ، وقد عرفت أيُّهم أبوه، وأَمَا ترى أَيُّ برقٍ ها هنا. فهذا في موضع مفعول، كما أَنَّك إذا قلت: عبد الله هل رأيته، فهذا الكلامُ في موضع المبنيّ على المبتدأ الذي يَعمَلُ فيه فيَرفعُه»[٨].

الرأي الثالث عشر

قال ابن الناظم: «الأصل في (نبَّأ، وأنبأ، وأخبر، وخبَّر، وحدَّث) تعديتها إلى مفعول واحد بأنفسها، وإلى آخر بحرف جر، نحو: أنبأتُ زيدًا بكذا، وأخبرتهُ بالأمر، وقد يتعدَّى إلى اثنين بإسقاط الجار، كقوله تعالى: ﴿ قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا ﴾[٩] ، وقد يتضمَّنُ معنى (أرى) المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل، فتعمل عمله، نحو: نبَّأَ اللهُ زيدًا عمرًا فاضلاً، وخبَّرتُ زيدًا أخاك كريمًا، وحدَّثتُ عبد الله بكرًا جالسًا، ولم يثبت ذلك سيبويه إلا لـ(نبَّأ)»[١٠].

فالكلام المتقدم لا يختلف عما ذهب إليه سيبويه في قوله في (باب الفاعل): «الذي يَتعَّداهُ فعلُه إلى مفعولين فإنْ شئت اقتصرتَ على المفعول الأول وإن شئت تعدّى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول. وذلك قولك: أعطَى عبدُ الله زيداً درهماً، وكسوتُ بشراً الثَّيابَ الجيادَ. ومن ذلك: اخترتُ

(١) سورة الكهف، من الآية: ١٩.
(٢) سورة النمل، من الآية: ٣٣.
(٣) سورة القلم، الآيتان: ٥ -٦.
(٤) سورة الأعراف، من الآية: ١٨٤.
(٥) سورة الذاريات، من الآية: ١٢.
(٦) سورة يونس، من الآية: ٥٣.
(٧) شرح ابن الناظم: ١٤٩ - ١٥٠.
(٨) الكتاب: ٢٣٥ - ٢٣٦.
(٩) سورة التحريم، من الآية: ٣.
(١٠) شرح ابن الناظم: ١٥٥.

الرجاَل عبدَ الله، ومثل ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا ﴾[١]، وسميته زيداً، وكسيت زيداً أبا عبد الله، ودعوته زيداً إذا أردت دعوته التي تجري مجرى سميته، .... وإنما فُصِلَ هذا أنَّها أفعالٌ تُوصَلُ بحروفِ الإضافة، فتقولُ: اخترتُ فلاناً من الَّرجالِ، وسمّيته بفلان، كما تقول: عرّفتُه بهذه العلامة وأوضحتهُ بها، وأستغفِرُ الله من ذلك، فلمَّا حذفوا حرَف الجر عَمِلَ الفعلُ... وكما تقول: نُبِّئتُ زيداً يقول ذاك، أي عن زيدٍ»[٢].

الرأي الرابع عشر

قال ابن الناظم: «حذف التاء من الماضي المسند إلى الظاهر الحقيقي التأنيث، غير المفصول لغةٌ، حكى سيبويه أَنَّ بعض العرب يقول: (قال فلانةٌ)، فيحذف التاء مع كون الفاعل ظاهرًا متصلاً، حقيقي التأنيث»[٣].

فقد نصَّ على ما تقدم: ابن مالك[٤]، وأبو حيان[٥]، والمُرادي[٦]، وابن عقيل[٧]، وحكاية سيبويه توافق ما ذهبوا إليه[٨].

الرأي الخامس عشر

قال ابن الناظم في مسألة نيابة غير المفعول به مع وجوده في باب نائب الفاعل: «مذهب سيبويه أَنَّه لا يجوز نيابة غير المفعول به مع وجوده، وأجازه الأخفش، والكوفيون محتجين بقراء أبي جعفر، قوله تعالى: ﴿ لِيُجۡزَىٰ قَوۡمَۢا بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ﴾[٩]، بإسناد (لِيُجْزى) إلى الجار والمجرور، ونصب (قومًا)، ومفعول به»[١٠].

أقول: المنسوب إلى سيبويه في هذه المسألة ليس له ذكر في كتاب سيبويه، كما أَنَّه ليس لسيبويه نصٌ على عدم جواز نيابة غير المفعول به

(١) سورة الأعراف، من الآية: ١٥٥.

(٢) الكتاب: ١/ ٣٧-٣٨.

(٣) شرح ابن الناظم: ١٦٣.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٥٩٦؛ وشرح التسهيل: ٢/ ٤٤-٤٥.

(٥) ينظر: منهج السالك: ١٠٤.

(٦) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٥٨٧.

(٧) ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٤٨٠.

(٨) ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٨.

(٩) سورة الجاثية، من الآية: ١٤. والقراءة المستشهد بها هي قراءة الأعرج وشيبة، ينظر: النشر في القراءات العشر: ٢/ ٣٧٢؛ وإتحاف فضلاء البشر: ٣٩٠

(١٠) شرح ابن الناظم: ١٧٠.

عن الفاعل مع وجود المفعول به في باب نائب الفاعل، فكلُّ الذي ذكره سيبويه في هذه المسألة وقوع نائب الفاعل ظرفًا، نحو: (سِيرَ عليه فرسخانِ يومينِ)[١]، ووقوعه مصدرًا، نحو: (سيرَ عليه سيرٌ شديدٌ) [٢]، فمذهب عدم الجواز هو مذهب البصريين إلا الأخفش، قال أبو حيان: «إذا وجد بعض هذه، أي: المصدر، والظرف، والمجرور، ووجد مفعول به فلا ينوب شيءٌ من هذه الثلاثة مع وجود المفعول به، بل ينوب هو مناب الفاعل... والمنع مذهب الجمهور، والمنقول عن الأخفش أَنَّه أجاز في المصدر وفي ظرف الزمان المتسع فيهما أنْ يقام كلٌّ منهما مع وجود المفعول به، بشرط تقديم ما يقام منهما على المفعول به، نحو: ضُرِبَ الضربُ الشديد زيدًا، وضُرِبَ يومُ الجمعةِ زيدًا، فإنْ تأخَّرَ المصدر، أو الظرف تعيَّن إقامة المفعول به»[٣].

الرأي السادس عشر

قال ابن الناظم عند حديثه عن حذف حرف الجر مع (أَنَّ، وأنْ): «وأمَّا الحذف المُطَّرد ففي التعدية إلى (أَنَّ، وأنْ) بشرط أمن اللبس، نحو: عجبتُ أَنَّك ذاهبٌ، وعجبتُ أنْ يَدُوا، أي: أنْ يُغرموا الدِّية، وتقول: رغبتُ في أنْ تفعلَ... وحذف حرف الجر، ونصب المنجر ينقل عن العرب نقلاً، ولا يُقدَّم على مثله حينئذٍ بالقياس إلَّا في التعدية إلى (أَنَّ، وأنْ)، فإنَّ الحذفَ هناك بالشروط المذكورة مطرد، يقاس عليه، وفي محلهما بعد الحذف قولان: فمذهب الخليل، والكسائي أَنَّه الجر، ومذهب سيبويه أَنَّه النصب»[٤].

وهذا الكلام نصَّ عليه ابن مالك في قوله: «ومذهب الخليل، والكسائي في (أَنَّ، وأنْ) عند حذف حرف الجر المطرد حذفه أَنَّهما في محلِّ جرٍ، ومذهب سيبويه، والفرَّاء أَنَّهما في محل نصبٍ، وهو الأصح»[٥]. ونصَّ على ذلك أبو حيان أيضًا[٦].

والحقيقة أَنَّ الخليل بن أحمد الفراهيدي ذهب إلى أَنَّ (أَنَّ، وأنْ) في محل نصب بعد حذف

(١) ينظر: الكتاب: ١/ ٢٢٣.

(٢) ينظر: الكتاب: ١/ ٢٢٩.

(٣) منهج السالك: ١١٦؛ وينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٦٠٧؛ وشرح ابن عقيل: ١/ ٥٠٩

(٤) شرح ابن الناظم: ١٨٠.

(٥) شرح التسهيل: ٢/ ٨١؛ وينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٦٣٤.

(٦) ينظر: منهج السالك: ١٢٨.

الجر معهما، خلافًا لما ذكره ابن الناظم، فقد صرَّح سيبويه بذلك، فقال:

«تقول: جئتك أنَّك تريد المعروف، إنَّما أراد: جئتك لأنك تريد المعروف، ولكنَّك حذفت اللام ههنا ....وسألت الخليل عن قوله جل ذكره: ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ ﴾[١]، فقال: إنَّما هو على حذف اللام، كأنَّه قال: ولأنَّ هذه أمتكم أمةً واحدةً وأنا ربُّكم فاتقون. وقال: ونظيرها: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ﴾[٢] لأنَّهُ إنَّما هو: لذلك ﴿ فَلْيَعْبُدُوا۟ ﴾ .

فإنْ حذفت اللام من أنْ فهو نصبٌ، كما أنَّك لو حذفت اللام من لإيلاف كان نصباً. هذا قول الخليل»[٣]. ومذهب سيبويه موافق لما ذهب إليه الخليل[٤]، خلافًا لما ذكره ابن الناظم.

الرأي السابع عشر

قال ابن الناظم في باب التنازع في العمل: «ومنع الكوفيون الإضمار قبل الذكر في هذا الباب، فلم يجيزوا نحو: يحسنان ويسيء ابناك، وضرباني وضربتُ الزيدينِ... وما منعه الكوفيون من الإضمار في هذا الباب قبل الذكر ثابتٌ عن العرب، فلا يُلتفت إلى منعهم. حكى سيبويه: ضربوني، وضربتُ قومَكَ، وأنشد:

وكُمْتًا مُدَمَّاةً كأنَّ مُتُونَها
جرى فَوْقَهَا واستَشْعَرَتْ لونَ مذهب[٥]»[٦].

وما ذكره ابن الناظم في هذه المسألة نصَّ عليه ابن مالك[٧]، وتابعه أبو حيان[٨]، والمرادي[٩]، وما تقدم نص علية سيبويه في قوله ، إذ قال: «وكذلك تقول: ضربوني وضربتُ قومَك، إذا أَعْمَلْتَ الآخِر فلا بدَّ في الأوّل من ضمير الفاعلِ لئلاَّ يَخْلُوَ من فاعلٍ. وإنَّما قلت: ضربتُ وضربَنى قومُك فلم تَجعل في الأوّل الهاءَ والميمَ؛ لأنّ الفعل قد يكون بغير مفعولٍ ولا يكون الفعلُ بغير فاعلٍ»[١٠].

---

(١) سورة الأنبياء، من الآية: ٩٢. والآية في المصحف الشريف (فاعبدون)، بدلاً من (فاتقون) الواردة في الكتاب: ٣/ ١٢٦.

(٢) سورة قريش، من الآية: ١ .

(٣) الكتاب: ٣/ ١٢٦ – ١٢٧.

(٤) ينظر: الكتاب: ٣/ ١٢٦.

(٥) البيت لطفيل الغنوي، في ديوانه: ٢٣

(٦) شرح ابن الناظم: ١٨٦

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ١٠٤.

(٨) ينظر: منهج السالك: ١٣٣.

(٩) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٦٣٩.

(١٠) الكتاب: ١/ ٧٩؛ وينظر: المصدر نفسه: ١/ ٧٦– ٧٧.

الرأي الثامن عشر

قال ابن الناظم: «ونظير إضمار ناصب المفعول معه بعد (كيف، وما) إضماره بعد (أزمان) في قول الشاعر:

أزمـــانَ قـــومي والجماعـــةَ كالـــذي
لَـــزِمَ الرِّحالـــةَ أنْ تميـــلَ مَمِـــيلا[1]

فنصب (الجماعة) مفعولاً معه بـ(كان) مضمرة، التقدير: أزمان كان قومي والجماعةِ، كذا قدَّره سيبويه»[2].

وما ذكره ابن الناظم نصَّ عليه سيبويه في قوله: «وزعموا أَنَّ الراعي كان يُنشدُ هذا البيت نصبًا:

أزمـــانَ قـــومي والجماعـــةَ كالـــذي
لَـــزِمَ الرِّحالـــةَ أنْ تميـــلَ مَمِـــيلا

كأنَّه قال: أزمانَ كان قومي والجماعةَ، فحملوه على كان، أَنَّها تقع في هذا الموضع كثيرًا»[3].

الرأي التاسع عشر

قال ابن الناظم في حديثه عن المستثنى بـ(إلَّا) إذا كان الاستثناء متصلاً منفيًا: «فالمختار فيما بعد (إلَّا) من هذه الأمثلة ونحوها اتباعه لما قبلها لوجود الشروط المذكورة، ونصبه على الاستثناء عربيٌّ جيدٌ. والدليل على ذلك: قراءة ابن عامر[4]، قوله تعالى: ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾[5]، وإنَّ سيبويه روى عن يونس، وعيسى جميعًا أَنَّ بعض العرب الموثوق بعربيتهم يقول: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدًا، وما أتاني أحدُ إلا زيدًا»[6].

وكلام ابن الناظم في هذه المسألة موافق لما نصَّ عليه سيبويه في قوله: «حدثنا بذلك يونس، وعيسى جميعًا أَنَّ بعض العرب الموثوق بعربيته يقول: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدًا، وما أتاني أحدٌ إلا زيدًا»[7]. وبين قول سيبويه (الموثوق بعربيته)، وقول ابن الناظم (الموثوق بعربيتهم) تباينٌ في اللفظ فقط.

---

(١) البيت للراعي النميري، في ديوانه: ٢٣٤.

(٢) شرح ابن الناظم: ٢٠٧.

(٣) الكتاب: ١/ ٣٠٥.

(٤) قرأ عبد الله بن عامر: (قليل) في قوله تعالى: ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ ، بالنصب، وقرأها الباقون بالرفع. ينظر: السبعة في القراءات: ٢٣٥؛ وحجة القراءات: ٢٠٦؛ والنشر في القراءات العشر: ١٨٨

(٥) سورة النساء، من الآية: ٦٦.

(٦) شرح ابن الناظم: ٢١٦.

(٧) الكتاب: ٢/ ٣١٩.

الرأي العشرون

قال ابن الناظم في كلامه على المستثنى المتقدم: «وإنْ كان الاستثناء متصلاً بعد نفي، أو شبهه، والمستثنى متقدم على المستثنى منه، كما في نحو: ما جاء إلا زيدًا أحدٌ، وكقول الشاعر:

وَمَـــا لِيَ إِلَّا آلَ أحمـــدَ شـــيعةٌ
ومَـا لِي إِلَّا مَـذْهبَ الحَـقِّ مَـذْهَبُ[1]

امتنع جعل المستثنى بدلاً؛ لأَنَّ التابع لا يتقدم على المتبوع، وكان الوجه فيه نصبه على الاستثناء، وقد يرفع على تفريغ العامل له، ثم الإبدال منه.

قال سيبويه: حدثني يونس أَنَّ قومًا يوثق بعربيتهم يقولون: ما لي إِلَّا أبوكَ ناصرٌ، فيجعلون (ناصرًا) بدلاً، ونظيره قولك: ما مررتُ بمثلِكَ أحدٌ»[2].

ومما تقدَّمَ من تمثيل واحتجاج بالشعر، ونقل عن سيبويه، ذكره ابن مالك[3]، والمُرادي[4]، وابن عقيل[5]، وما تقدم موافق لما ذكره سيبويه موافق في قوله: «وحدَّثنا يونس أَنَّ بعض العرب الموثوق بهم يقولون: ما لي إِلَّا أبوك أحدٌ؛ فيجعلونَ أحدًا بدلاً، كما قالوا: ما مررتُ بمثله أحدٌ، فجعلوه بدلاً»[6].

فبيَّن قول سيبويه: «وحدَّثنا يونس أَنَّ بعض العرب الموثوق بهم يقولون: ما لي إِلَّا أبوك أحدٌ». وقول ابن الناظم: «حدثني يونس أَنَّ قومًا يوثق بعربيتهم يقولون: ما لي إِلَّا أبوكَ ناصرٌ ». تباينٌ في اللفظ فقط؛ لأَنَّ المعنى واحدٌ.

الرأي الحادي والعشرون

تحدَّث ابن الناظم عن (سوى) فقال: «وجعل سيبويه (سِوى) ظرفًا غير متصرفٍ، فقال في باب ما يحتمل تصرفه للشعر، وجعلوا ما لا يجري في الكلام إِلَّا ظرفًا بمنزلة غيره من الأسماء، وذلك قول المرَّار العجلي:

وَلَا يَنْطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ
إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوائِنَا[7]

(١) البيت للكميت بن زيد، في شرح هاشميات الكميت: ٥٠.
(٢) شرح ابن الناظم: ٢١٨.
(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٢١٠- ٢١١؛ وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٠٤.
(٤) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٦٧١.
(٥) ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٦٠١- ٦٠٢.
(٦) الكتاب: ٢/ ٣٣٧.
(٧) البيت للمرار بن سلامة العجلي، في الكتاب: ١/ ٣١؛ وشرح أبيات سيبويه: ١/ ٣٢٤؛ وخزانة الأدب: ٣/ ٤٣٨؛ وبلا نسبة في المقتضب: ٤/ ٣٥٠؛ وشرح الأشموني: ١/ ٢٣٥.

فهذا نصٌّ منه على أَنَّ (سوى) ظرفٌ، ولا تفارقها الظرفية إلَّا في الضرورة»[١].

وهذا الرأي ذكره: ابن مالك[٢]، وأبو حيان[٣]، والمُرادي[٤]، وابن عقيل[٥].

وصرَّح سيبويه بهذا الرأي فقال في (باب ما يحتمل الشعر)[٦]: «وجعلوا ما لا يَجرى في الكلام إلاَّ ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء، وذلك قول المَّرار بن سَلاَمة العِجليّ:

وَلَا يَنْطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ
إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوائِنَا

وقال الأعشى:

.....

وما قَصدتْ من أَهلهَا لسَوائكا[٧]

وقال خِطامٌ المُجاشِعيّ: «فعلوا ذلك لأَنَّ معنى سَواء معنى غيرٍ»[٨].

الرأي الثاني والعشرون

قال ابن الناظم في حديثه عن (حاشا)، و(عدا): «والتزم سيبويه حرفية (حاشا)، وفعليّة (عدا)، ولم يُتابع عليه؛ لأَنَّه قد ثبتَ بالنقل الصحيح النصب بعد (حاشا)، والجر بعد (عدا)، فوجب أنْ يكونا بمنزلة (خلا)»[٩].

فهذه العبارة أوردها ابن مالك في قوله: «وكون (حاشا) حرفًا جارًّا هو المشهور، ولذلك لم يتعرض سيبويه لفعليتها، والنصب بها، إلَّا أَنَّ ذلك ثابت بالنقل الصحيح عمن يوثق بعربيته، فمن ذلك قول بعضهم: (اللهم اغفر لي ولِمَنْ سَمعني حاشا الشيطانَ، وأبا الأصبع)»[١٠].

وقوله: «وفعليَّة (عدا) أشهر من حرفيتها، ولذلك قال سيبويه: وما جاء من الأفعال فيه معنى (إلَّا)، فـ(لا يكون)، و(ليس)، و(عدا)، و(خلا)»[١١].

---

(١) شرح ابن الناظم: ٢٢٣- ٢٢٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٢٣٤.

(٣) ينظر: منهج السالك: ١٧٢؛ وارتشاف الضرب: ٢/ ٧٧٢.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٦٧٩.

(٥) شرح ابن عقيل: ١/ ٦١١.

(٦) ينظر: الكتاب: ١/ ٢٦.

(٧) هذا عجز بيت للأعشى في ديوانه: ١١؛ وصدره: (تجانفُ عن جو اليمامةِ ناقتي).

(٨) الكتاب: ١/ ٣١- ٣٢، وينظر: ١/ ٤٠٧، ٤٠٩، ٢/ ٣٥٠.

(٩) شرح ابن الناظم: ٢٢٦.

(١٠) شرح التسهيل: ٢/ ٢٢٥.

(١١) شرح التسهيل: ٢/ ٢٢٨.

وتابع ابن مالك في ذلك: أبو حيان[١]، والمرادي[٢]، وتكلم سيبويه بما قرَّروه، فقال: «فحرفُ الاستثناء (إلَّا) وما جاء من الأسماء فيه معنى (إلَّا) فغيرٌ، وسوًى. وما جاء من الأفعال فيه معنى (إلَّا) فلا يكون، وليس، وعدا، وخلا. وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشى وخلا في بعض اللغات»[٣].

وقال أيضًا: «وأمَّا (حاشا) فليس باسم، ولكنَّه حرفٌ يجرُّ ما بعده كما تجرُّ حتَّى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء»[٤].

الرأي الثالث والعشرون

قال ابن الناظم في جواز مجيء صاحب الحال نكرةً: «وكما جاز أنْ يبتدأ بالنكرة بشرط وضوح المعنى، وأمن اللبس، كذلك يكون صاحب الحال نكرةً بشرط وضوح المعنى وأمن اللبس، ولا يكون ذلك غالبًا إلَّا بمسوّغٍ، فمن المسوّغات: تقدم الحال عليه، كقولك: هذا قائمًا رجلٌ، ونحو ما أنشده سيبويه:

وفي الجسمِ مِنِّي بيِّنًا لو علمته
شُحُوبٌ وإنْ تستشهدي العينَ تشهدِ[٥]»[٦]

وما تقدم من تمثيل واحتجاج بالشعر نقلاً عن سيبويه ذكره ابن مالك[٧]، هو لا يخرج عما ذكره سيبويه[٨].

الرأي الرابع والعشرون

قال ابن الناظم في حديثه عن حذف عامل الحال وجوبًا في غير توبيخٍ، كقولك: (هنيئًا مريئًا): «وغير التوبيخ كقولك: هنيئًا مريئًا، قال سيبويه: وإنَّما نصبته؛ لأنَّه ذُكِرَ لك خيرٌ أصابه إنسان، فقلت: هنيئًا مريئًا؛ كأنَّك قلت: ثبت ذلك له هنيئًا مريئًا، أو هنأه ذلك هنيئًا»[٩].

فهذا الكلام ذكره ابن مالك، وبهذا يكون ابن الناظم تابع والده وما ذكره ابن مالك وابن الناظم لا يخرج عمَّا نصَّ عليه سيبويه في قوله: «وذلك قولك: هَنِيئاً مَرِياً " كأَنَّك قلت: ثَبَتَ لك

(١) ينظر: منهج السالك: ١٧٥ - ١٧٦.
(٢) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٢٨٥، ٢٨٨.
(٣) الكتاب: ٢/ ٣٠٩.
(٤) الكتاب: ٢/ ٣٤٩.
(٥) البيت بلا نسبة في الكتاب: ٢/ ١٣٢؛ وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢٤٩؛ وشرح عمدة الحافظ: ١/ ٤٢٢؛ وشرح ابن عقيل: ١/ ٦٣٤؛ وشرح الأشموني: ٢/ ٧٥.
(٦) شرح ابن الناظم: ٢٣٣.
(٧) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٢٤٩.
(٨) ينظر: الكتاب: ٣/ ١٢٢ - ١٢٣.
(٩) شرح ابن الناظم: ٢٤٩.

هَنيئاً مَريئاً، وهَنأَه ذلك هَنيئاً ". وإنَّما نصبتَه لأنّه ذَكر " لك " خيراً أَصابه رجلٌ فقلتَ: هنيئاً مريئاً، كأَنّك قلت: ثَبَتَ ذَلك له هنيئاً مريئاً أو هنأه ذلك هنيئاً، فاختُزِلَ الفعلُ؛ لأنَّه صار بدلاً من اللفظ بقولك: هَنَأَك»[١].

الرأي الخامس والعشرون

قال ابن الناظم في كلامه على تقديم التمييز على عامله: «مذهب سيبويه رحمه الله امتناع تقديم التمييز على عامله مطلقًا، ولا خلاف في امتناع تقديمه على العامل إذا لم يكن فعلاً متصرفًا، أما إذا كان فعلاً متصرفًا، نحو: (طابَ زيدٌ نفسًا) مذهب الكسائي، والمازني، والمبرد جواز تقديم التمييز عليه قياسًا على غيره من الفضلات المنصوبة بفعلٍ مُتصرِّفٍ»[٢].

فهذا الكلام وما فيه من آراء أورده ابن مالك[٣]، وتابعه أبو حيان[٤]، والمرادي[٥]، وابن عقيل[٦].

ونصَّ سيبويه على أَنَّه لا يجوز تقديم التمييز الذي سماه المفعول على عامله، فقال: «وقد جاء من الفعل ما قد أُنفذ إلى مفعولٍ ولم يَقْوَ قوّةَ غيره مما قد تَعدّى إلى مفعولٍ، وذلك قولك: امتَلأَتُ ماءً وتفقَّأْتُ شَحْماً، ولا تقول: امتلأْتُه ولا تفقَّأْتُه. ولا يَعمل في غيره من المَعارف، ولا يقدَّم المفعولُ فيه فتقولَ: ماءً امتَلأْتُ»[٧].

الرأي السادس والعشرون

قال ابن الناظم في حديثه عن إضافة (مُذْ، ومنذُ): «(مُذْ، ومنذُ) يُرفعُ اسم الزمان بعدهما ويجر، ... وتليهما الأفعال، فيحكم بظرفيتهما وإضافتهما إلى الجمل، قال سيبويه في باب ما يضاف الفعل قولك: ما رأيتُه مذ كان عندي، ومنذ جاءني، فصرح بإضافة (مُذْ) إلى (كان) و(منذ) إلى جاء»[٨]. وهذا الرأي ذكره ابن مالك[٩]، وتابعه أبو حيان[١٠]، والمرادي[١١] وما تقدم يتفق مع ما ذهب إليه سيبويه [١٢].

---

(١) الكتاب: ١/ ٣١٦- ٣١٧.

(٢) شرح ابن الناظم: ٢٥٣.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٣٠٢؛ وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٧٥.

(٤) ينظر: منهج السالك: ٢٢٧؛ وارتشاف الضرب: ٢/ ٣٨٥.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٧٣٥.

(٦) ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٦٧٠.

(٧) الكتاب: ١/ ٢٠٥.

(٨) شرح ابن الناظم: ٢٦٧.

(٩) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ١٤٤.

(١٠) ينظر: منهج السالك: ٢٥٦.

(١١) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٧٦٨.

(١٢) ينظر: الكتاب: ٣/ ١١٧.

الرأي السابع والعشرون

قال ابن الناظم عند كلامه على إبقاء عمل حرف الجرِّ بعد حذفه: «وقد يُعاملُ غير (رُبَّ) معاملتها؛ فيحذف ويبقى جره، وذلك على ضربين: مقصور على السماع، ومُطَّرد في القياس. فمن الأول: حذف (على) في قول رؤبة، وقد قيل له: (كيف أصبحتَ؟)، (خيرٍ، والحمدُ لله)[1]..... ومن الثاني حذف (مِنْ) بعد (كَمْ) الاستفهامية، مجرورة بحرفٍ، نحو: بِكَمْ درهمٍ اشتريتَ ثوبَكَ؟ بجرِّ (درهم) بـ(مِنْ) مضمرة. هذا مذهب سيبويه، والخليل»[2].

وكلام ابن الناظم في هذه المسألة ترديد لما أورده ابن مالك[3]، وذكر هذا الرأي أيضًا أبو حيّان[4]، وابن عقيل[5]، وهو لا يخرج عمَّا نصَّ عليه سيبويه[6].

الرأي الثامن والعشرون

قال ابن الناظم في كلامه على الإضافة: «والذي عليه سيبويه وأكثر المحققين أَنَّ الإضافة لا تعدو أنْ تكون بمعنى (اللام) أو بمعنى (مِنْ) وموهم الإضافة بمعنى (في) محمول على أَنَّها فيه بمعنى (اللام) على المجاز. ويدلُّ على ذلك أُمور:

أحدها: أَنَّ دعوى كون الإضافة بمعنى (في) يستلزم دعوى كثرة الاشتراك في معناها، وهو على خلاف الأصل، فيجب اجتنابها.

الثاني: أَنَّ كلَّ ما ادعى فيه أَنَّ إضافته بمعنى (في) حقيقةٌ يصحُّ فيه أنْ تكون بمعنى (اللام) مجازًا، فيجب حمله عليه لوجهين:

أحدهما: أَنَّ المصير إلى المجاز خيرٌ من المصير إلى الاشتراك.

والثاني: إنَّ الإضافة لمجاز الملك، والاختصاص ثابتة بالاتفاق»[7].

ففي هذه المسألة لم يُصرِّح ابن مالك بنسبة هذا الرأي إلى سيبويه، بل نسبه إلى النحويين كلهم، إذ قال: «وقد أغفل النحويون التي بمعنى (في) وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح، كقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ أَلَدُّ

(١) ينظر: أوضح المسالك: ٣/ ٧٩؛ وشرح ابن عقيل: ٢/ ٣٩؛ وشرح التصريح: ٢/ ٢٣.

(٢) شرح ابن الناظم: ٢٧٠- ٢٧١.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٨٢٥.

(٤) ينظر: منهج السالك: ٢٦٢.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٤١.

(٦) ينظر: الكتاب: ٢/ ١٦٠.

(٧) شرح ابن الناظم: ٢٧٣.

ٱلۡخِصَامِ ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿ لِّلَّذِينَ يُؤۡلُونَ مِن نِّسَآئِهِمۡ تَرَبُّصُ أَرۡبَعَةِ أَشۡهُرٖ ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿ بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾[٤]...»[٥].

وذهب أبو حيان إلى أَنَّ الإضافة على قسمين: تارةً تكون بمعنى (اللام)، وتارةً بمعنى (مِنْ). ونسب هذا التقسيم إلى النحويين المتقدمين، وذكر أَنَّ بعض النحويين زاد قسمًا ثالثًا، هو الإضافة بمعنى (في)، وهذا القسم هو المختار عند ابن مالك[٦].

وذكر المُرادي أَنَّ الإضافة لا تتقدَّر بغير (مِنْ، واللام) عند الجُمهور، فقال: «ومذهبُ الجمهور أَنَّ الإضافة لا تتقدَّرُ بغير (مِنْ، واللام)، ونحو: ﴿ بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾[٧]، مقدَّر باللام عندهم على التوسع»[٨].

(١) سورة البقرة، من الآية: ٢٠٤.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ٢٢٦.

(٣) سورة يوسف، من الآية: ٤٢.

(٤) سورة سبأ، من الآية: ٣٣.

(٥) شرح التسهيل: ٣/ ٨٧.

(٦) ينظر: منهج السالك: ٢٦٥.

(٧) سورة سبأ، من الآية: ٣٣.

(٨) توضيح المقاصد: ٢/ ٧٨٤.

وكلام ابن الناظم في هذه المسألة مطابقٌ لما قرَّره سيبويه في قوله: «ومما جاء على اتّساع الكلام والاختصارِ قوله تعالى جدّه: ﴿ وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا وَٱلۡعِيرَ ٱلَّتِيٓ أَقۡبَلۡنَا فِيهَا ﴾[٩] إنّما يريد: أهلَ القرية، فاختصر، وعمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان هاهنا. ومثله: ﴿ بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾[١٠]، وإنّما المعنى: بل مكركم في الليل والنهار»[١١].

وقوله أيضًا: «وتقول على هذا الحد: سرقت الليلةَ أهلَ الدار، فتجْرِى الليلةَ على الفعل في سَعَةِ الكلام، كما قال: صِيدَ عليه يومان، ... والمعنى إنّما هو في الليلة، وصِيدَ عليه في اليومين، غيرَ أنّهم أَوقعوا الفعلَ عليه لسَعة الكلام.... ومثلُ ما أُجْرِىَ مُجرى هذا فى سَعة الكلام والاستخفافِ قوله عزّ وجلّ: ﴿ بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾[١٢] فالليلُ والنهار لا يَمكُرانِ، ولكنّ المكرَ فيهما»[١٣].

(٩) سورة يوسف، من الآية: ٨٢.

(١٠) سورة سبأ، من الآية: ٣٣.

(١١) الكتاب: ١/ ٢١٢.

(١٢) سورة سبأ، من الآية: ٣٣.

(١٣) الكتاب: ١/ ١٧٦.

الرأي التاسع والعشرون

قال ابن الناظم في حديثه عن (لَبَّيك، ودواليك، وسَعْدَيْك): «ولا يضاف شيءٌ من هذه الأسماء إلى ظاهرٍ إلَّا فيما ندر من قول الشاعر:

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَرًا
فَلَبَّى فَلَبَّى يَدَيْ مِسْوَرِ[1]

أنشده سيبويه؛ لأَنَّ يونس ذهب إلى أَنَّ (لبيك وأخواته) أسماء مفردة، وأَنَّهُ في الأصل (لَبَّى) على وزن (فَعْلَى)؛ فقُلبت ألفُه ياءً؛ لإضافته إلى المضمر، تشبيهًا لها بألف (إلى، وعلى، ولدى)؛ فاستدلَّ سيبويه بهذا البيت على أَنَّ (لَبَّيكَ) مثنى اللفظ، وليس مفردًا ؛ لبقاء يائه مضافًا إلى الظاهر في قوله (فَلَبَّى فَلَبَّى يَدَيْ مِسْوَرِ)»[2].

في هذه العبارة ثلاثة أُمور:

الأوَّل: إنشاده قول الشاعر:

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَرًا
فَلَبَّى فَلَبَّى يَدَيْ مِسْوَرِ

فقد أشار إلى ذلك البيت ابن مالك[3]، والمرادي[4]، وابن عقيل[5]، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب[6].

والثاني: أَنَّ إضافة (لَبَّى، وأخواته) إلى الظاهر غير نادرةٍ عند سيبويه، خلافًا لابن الناظم، الذي زعم أَنَّ إضافة (لَبَّى، وأخواته) نادرةٌ[7] عند سيبويه، وخلافًا لابن مالك[8]، وابن عقيل[9] اللذين زعما أَنَّ إضافة (لَبَّى وأخواته) إلى الظاهر شاذةٌ، وقد ردَّ أبو حيان على ابن مالك مستندًا إلى قول سيبويه، فقال: «وهذا يدلُّ من كلام سيبويه على أَنَّ إضافة (لَبَّى) إلى الظاهر ليست بشاذة، كما زعم المصنف[10]، وكذا إضافة (سَعْدَيْ)»[11].

---

(١) البيت بلا نسبة في الكتاب: ١/ ٣٥٢؛ والمحتسب: ١/ ٧٨؛ ومغني اللبيب: ٢/ ٥٧٨؛ وهمع الهوامع: ١/ ١٩٠؛ وشرح الأشموني: ٢/ ٣١٢.

(٢) شرح ابن الناظم: ٢٧٨.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٩٧٢؛ وشرح التسهيل: ١/ ١٤٣، ٢/ ١١٥.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٨٠١.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٥٣.

(٦) ينظر: الكتاب: ١/ ٣٥٢.

(٧) ينظر: شرح ابن الناظم: ٢٧٨.

(٨) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ١١٥.

(٩) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٥٣.

(١٠) يعني: ابن مالك.

(١١) منهج السالك: ٢٧٩.

الأمر الثالث: أَنَّ الرأي القائل بتثنية (لبيك وأخواته) الذي نسبه ابن الناظم لسيبويه هو في الحقيقة للخليل بن أحمد الفراهيدي، وقد صرَّح سيبويه بذلك، فقال: «وزعم يونس أنّ لَبَّيْك اسمٌ واحدٌ ولكنَّه جاء على "هذا " اللفظ في الإضافة، كقولك: عَلَيْكَ. وزعم الخليل أنَّها تثنيةٌ بمنزلة حَوالَيْكَ، لأنَّا سمعناهم يقولون: حَنانٌ. وبعضُ العرب يقول: " لَبَّ " فيُجريه مُجرى أَمْسِ وغاقِ، ولكنّ موضعَه نصبٌ»(١).

وتابع سيبويه أُستاذه الخليل في هذا الرأي، فقال: «ولستَ تحتاج في هذا الباب إلى أن تُفْرِدَ، لأنَّك إذا أَظهرت الاسمَ تَبَيَّن أنه ليس بمنزلة عَلَيْكَ وإِلَيْكَ؛ لأنك " لا " تقول: لَبَّى زيدٍ وسَعْدَى زيدٍ.

وقد قالوا: حَوالَكَ " فأفردوا "، كما قالوا: حَنانٌ»(٢).

الرأي الثلاثون

قال ابن الناظم في حديثه عن (مع): «وأمَّا (مع) فاسمٌ لموضع الاجتماع، ملازمٌ للظرفية، والإضافة،... وقد تُجرُّ بـ(مِنْ) نحو ما حكاه سيبويه من قولهم: (ذهبتُ مِنْ مَعَه)، وقد تُبنى على السكون:

فَرِيْشِـــي مِـــنْكُمُ وهَـــوَايَ مَعْكُـــمْ
وإنْ كانَـــتْ زِيَـــارَتُكُمْ لَمَامَـــا(٣)

فجعلها كـ(هَلْ) حين اضطُرَّ. وزعم بعض النحويين أَنَّها حرفٌ إذا سكنت عينها، وليس بصحيح»(٤). وهذا الكلام بتمامه ذكره ابن مالك(٥)، وتابعه في كلِّ ما ذكره أبو حيَّان(٦)، والمُرادي(٧)، وابن عقيل(٨).

أمَّا سيبويه، فكلُّ الذي ذكره عن (مَعَ) هو قول الخليل بن أحمد الفراهيدي، فقد قال: «وسألت الخليل عن مَعَكُمْ ومَعَ، لأيِّ شيءٍ نصبتها؟ فقال: لأنَّها استعملت غير مضافةٍ اسماً كجميع، ووقعت نكرة، وذلك قولك: جاءا معاً، وذهبا معاً وقد ذهب مَعَهُ، ومن مَعَه، صارت ظرفاً، فجعلوها بمنزلة: أمام وقدَّام. قال الشاعر فجعلها كهل حين اضطر، وهو الراعي:

(١) الكتاب: ١/ ٣٥١.

(٢) الكتاب: ١/ ٣٥١.

(٣) البيت للراعي النُميري، في ملحق ديوانه: ٣٣١.

(٤) شرح ابن الناظم: ٢٨٤- ٢٨٥.

(٥) نظر: شرح التسهيل: ٢/ ١٦٦- ١٦٧.

(٦) ينظر: منهج السالك: ٢٩٥؛ وارتشاف الضرب: ٢/ ٢٦٧.

(٧) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٨١٦؛ والجنى الداني: ٣١١.

(٨) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٧٠.

فَرِيْشِـــي مِـــنْكُمُ وهَـــوَايَ مَعْكُـــمْ
وإنْ كانَـــتْ زِيَـــارَتُكُمْ لَمَامَـــا

الرأي الحادي والثلاثون

قال ابن الناظم متحدثًا عن صيغ مبالغة اسم الفاعل: «كثيرًا ما يُبنى اسم الفاعل لقصد المبالغة، والتكثير على (فَعَّال)، كـ(عَلَّام)، أو (فَعُول)، كـ(غَفُور)، وأو (مِفْعَال) كـ(مِنْحَار)، فيستحق ما لاسم الفاعل من العمل؛ لأنَّه نائبٌ عنه، ويُفيد ما يفيده مكررًا. حكى سيبويه: (أمَّا العسلُ فأنا شَرَّاب)، و(إنَّه لَمِنْحارٌ بوائِكَها)، وأنشد:

أخَـا الحَـرْبِ لَبَّاسًـا إليهَـا جِلالَهَـا
ولـيَسَ بِـوَلَّاجِ الخَوَالِـفِ اعْقَـلا[1]

... وأنشدَ سيبويه على إعمال (فَعِل):

حَـــذِرًا أُمُـــورًا لا تَضِـــيْرُ وآمِـــنٌ
مـا لَـيْسَ مُنْجِيْـهِ مِـنَ الأَقْـدَارِ[2]»[3].

وكلُّ ما ذكره ابن الناظم في هذه المسألة نصَّ عليه ابن مالك[4]، وأبو حيان[5]، والمرادي[6]، وابن عقيل[7]، وهو موافق لما أورده سيبويه، إلَّا أَنَّ رواية سيبويه للبيت الأخير هي: (لا تخاف) بدلاً من (لا تضير)[8].

الرأي الثاني والثلاثون

قال ابن الناظم في حديثه عن الصفة المُشبَّهة: «وحسنٌ وجهُ أبيهِ، وحسنُ وجهِهِ، وحسنُ وجه أبيه، وعند سيبويه أَنَّ الجرَّ في هذا النحو من الضرورات، وأنشد للشمَّاخ:

أمِـنْ دِمْنَتَـيْنِ عـرّجَ الرَّكْـبُ فـيهِما
بِحَقْـلِ الزُّخَـامى قَـدْ عَفَـا طَلَلاهُمـا
أقامَـتْ عـلى ربْعَـيْهِما جَارَتَـا صَـفَا
كُمَيْتـا الأعـالي جونتـا مُصْـطَلاهُما[9]

فـ (جونتا مصطلاهما)، نظير: حسنُ وجهِهِ»[10].

(١) البيت للقلَّاخ بن حَزْن، في الكتاب: ١/ ١١١؛ وشرح أبيات سيبويه:/ ١/ ٣٦٣؛ وشرح المُفَصل لابن يعيش: ٦/ ٧٩، ٨٠؛ وخزانة الأدب: ٨/ ١٥٧.

(٢) البيت بلا نسبة في: الكتاب: ١/ ١١٣؛ والمقتضب: ٢/ ١١٦؛ وشرح أبيات سيبويه: ١/ ٤٠٩؛ وشرح المفصل لابن يعيش: ٦/ ٧١؛ وشرح ابن عقيل: ٢/ ١١٤؛ وشرح الأشموني: ٢/ ٣٤٢؛ وخزانة الأدب: ٨/ ١٥٧.

(٣) شرح ابن الناظم: ٣٠٣- ٣٠٤ ٢٦٧.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٤٠٦، ٤٠٨؛ وعمدة الحافظ: ٢/ ٦٧٩، ٦٨١.

(٥) ينظر: منهج السالك: ٣٣٢- ٣٣٣.

(٦) ينظر: توضيح المقاصد: ٣/ ٨٥٤، ٨٥٧.

(٧) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ١١١- ١١٢، ١١٤.

(٨) ينظر: الكتاب: ١/ ١١١، ١١٣.

(٩) البيتان للشماخ في ديوانه: ٣٠٧- ٣٠٨.

(١٠) شرح ابن الناظم: ٣٢١.

وما ذكره ابن الناظم موافقٌ لما أورده سيبويه، إلَّا أَنَّ سيبويه وصف ذلك بأَنَّهُ رديءٌ، وليس من الضرورات كما ذكر ابن الناظم، فقد قال سيبويه: «وقد جاء في الشعر: حسنةٌ وجْهِهَا، شبَّهُوه بـ(حَسنةِ الوجهِ)، وذلك رديءٌ»[1]. وأنشد بعد ذلك بيتي الشمَّاخ المُتقدّم ذكرهما.

الرأي الثالث والثلاثون

قال ابن الناظم متحدثًا عن جواز الجمع بين التمييز، والفاعل الظاهر في (نِعْمَ، وأخواتها): «منعَ سيبويه الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز، فلا يجوز: نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلاً زيدٌ؛ لأَنَّ الإبهام قد ارتفع بظهور الفاعل، فلا حاجة إلى التمييز، وقد أجازه المُبرِّدُ تمسُّكًا بمثل قول الشاعر:

والتغلبيــون بِـئْسَ الفحــلُ فَحْلُهُــمُ
فَحْــلاً، وأُمُّهُــمُ زلَّاءُ مِنْطِيْــقُ[2]

وما ذهب إليه المُبرِّدُ هو الأصح؛ فإنَّ التمييز كما يجيء لرفع الإبهام، كذلك قد يجيء للتوكيد، قال تعالى: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾[3]»[4].

فقد جزمَ بأَنَّ المنع مذهب سيبويه، كلٌّ من ابن جني[5]، وابن يعيش[6]، وابن مالك[7]، وأبو حيَّان[8]، والمُرادي[9]، وابن عقيل[10]، ولكنَّهم لم يذكروا قول سيبويه الذي اعتمدوه في نقلهم.

وقد ردَّ ابن مالك على سيبويه فيما ذهب إليه، فقال: «ومَنَع سيبويه الجمع بين التمييز وإظهار الفاعل، وأجاز ذلك أبو العباس، وقوله في هذا هو الصحيح، وحامل سيبويه على المنع كون التمييز في الأصل مسوقًا لرفع الإبهام، إذا ظهر الفاعل زال فلا حاجة إلى التمييز، وهذا الاعتبار يلزم منه منع التمييز في كلِّ ما لا إبهام فيه، كقولك : له من الدراهم عشرون درهمًا، ومثل هذا جائزٌ بلا خلاف، ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ

(١) الكتاب: ١/ ١٩٩.

(٢) البيت لجرير، في ديوانه: ١٩٢.

(٣) سورة التوبة، من الآية: ٣٦.

(٤) شرح ابن الناظم: ٣٣٥- ٣٣٦.

(٥) ينظر: الخصائص: ١/ ٣٩٧.

(٦) ينظر: شرح المفصل: ٧/ ١٣٢.

(٧) ينظر: شرح عمدة الحافظ: ٢/ ٢٨٦؛ وشرح التسهيل: ٢/ ٣٤٧؛ وشرح الكافية الشافية: ٢/ ١١٦؛ وشواهد التوضيح والتصحيح: ٦٧.

(٨) ينظر: منهج السالك: ٣٩٣.

(٩) ينظر: توضيح المقاصد: ٣/ ٩١٤.

(١٠) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ١٦٣.

عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ ﴾[٣]... فكما حكم بالجواز في مثل هذا، وجعل سبب الجواز التوكيد لا رفع الإبهام، فكذلك يفعل في نحو: نِعْمَ الرجلُ رجلاً، ولا يمنع؛ لأَنَّ تخصيصه بالمنع تحكم بلا دليل، وهذا لم تستعمله العرب، فكيف وقد استعملته العرب»[٤].

ويتبين مما تقدم أَنَّ ما نسبوه إلى سيبويه من منع الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز في (نِعْمَ وأخواتها) يفهم من قول سيبويه في (باب ما لا يعمل في المعروف إلَّا مضمرًا): «وما انتصب في هذا الباب فإنه ينتصب كانتصاب ما انتصب في باب حسبُك به وويحه، وذلك قولهم: نِعمَ رجلا عبدُ الله، كأنك قلت: حسبُك به رجلا عبدُ الله؛ لأن المعنى واحد. ومثل ذلك: رُبّه رجلا، كأنك قلت: ويحه رجلاً، في أَنَّه عمل فيما بعده، كما عمل ويحه فيما بعده لا في المعنى. وحسبُك به رجلا مثل نِعم رجلا في العمل وفي المعنى... ولا يجوز لك أنْ تقول: نعمَ ولا رُبّه وتسكت، لأنهم إنما بدؤوا بالإضمار على شريطة التفسير، ...، فالذي تقدّم من الإضمار لازمٌ له التفسير حتى يبينه، ولا يكون في موضع الإضمار في هذا الباب مظهرٌ»[٥].

ويرى أبو حيان أَنَّ عدم الجواز ظاهرٌ من كلام سيبويه في (باب ما لا يعمل في المعروف إلَّا مضمرًا)، فقال: «وظاهر هذا الكلام أَنَّ الظاهرَ الفاعلَ والتمييز لا يجتمعان»[٦].

الرأي الرابع والثلاثون

قال ابن الناظم عند حديثه عن (ما) الواقعة بعد (نِعْمَ وبِئْسَ): «وكذلك قيل في (ما) المفردة، كقوله تعالى: ﴿ إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ﴾[٧]، فعند أكثر النحويين أَنَّ (ما) في موضع نصب على التمييز للفاعل المستكن، وهي نكرةٌ غير موصوفةٍ، مثلها في نحو: ما أحسَنَ زيدًا، وقولهم: إنِّي مِمَّا أنْ أفعل كذا. وذهب ابن خروف إلى أَنَّها فاعلٌ، وهي اسم تامٌّ، معرفةٌ، وزعم أَنَّه مذهب سيبويه، قال: وتكون (ما) تامة معرفة

(١) سورة التوبة، من الآية: ٣٦.

(٢) سورة الأعراف، من الآية: ١٥٥.

(٣) سورة الأعراف، من الآية: ١٤٢.

(٤) شرح التسهيل: ٢/ ٣٤٧.

(٥) الكتاب: ٢/ ١٧٥ - ١٧٦.

(٦) منهج السالك: ٣٩٤.

(٧) سورة البقرة، من الآية: ٢٧١.

بغير صلة، نحو: دققته دقًّا نِعِمَّا، قال سيبويه: أي: نِعْمَ الدَّقُّ، و(نِعِمَّا هي)، أي: نِعْمَ الشيءُ إبداؤها، فحذف المضاف، وهو (الإبداء)، وأُقيم ضمير الصدقات مقامه. وعندي أَنَّ هذا القول من سيبويه لا يدلُّ على ما ذهب إليه ابن خروف؛ لجواز أنْ يكون سيبويه قصد بيان تأويل الكلام، ولم يرد تفسير معنى (ما) ولا بيان أَنَّ موضعها رفعٌ»[١].

ونقل مذهب سيبويه عن ابن خروف: ابن مالك[٢]، وتابعه المرادي[٣]، وابن عقيل[٤].

أقول: لم يُصرِّح سيبويه بأنَّ (ما) فاعلٌ معرفةٌ، والذين نقلوا عن سيبويه أَنَّ (ما) فاعلٌ معرفة فهموا ذلك من قوله: «ونظير جعلهم (ما) وحدَها اسمًا، قول العرب: إنِّي مما أنْ أصنعَ، أي: مِنْ الأمرِ أنْ أصنعَ، فجُعلَ (ما) وحدها اسمًا، ومثل ذلك غَسَلْتُهُ غسلاً نِعِمَّا، أي: نِعْمَ

الرأي الخامس والثلاثون

قال ابن الناظم عند حديثه عن إعراب (حَبَّذا زيدٌ): «قال ابن خروف بعد أنْ مثل بـ(حبَّذا زيدٌ): (حَبَّ): فعلٌ، و(ذا): فاعلٌ، و(زيدٌ): مبتدأ، وخبره (حبذا)، وقال: هذا قول سيبويه، وأخطأ عليه من زعم غير ذلك»[٦].

ونقل مذهب سيبويه عن ابن خروف: ابن مالك[٧]، وتابعه أبو حيان[٨]، وابن عقيل[٩]، وهؤلاء النحويون استندوا إلى قول سيبويه: «وزعم الخليل رحمه الله أَنَّ (حبّذا) بمنزلة حبّ الشيء، ولكن ذا وحب بمنزلة كلمةٍ واحدةٍ نحو لولا، وهو اسمٌ مرفوعٌ كما تقول: يا ابنَ عمَّ، فالعمُّ مجرورٌ، ألا ترى أنك تقول للمؤنث حبذا ولا تقول حبّذهِ، لأَنَّه صارَ مع حَبَّ على ما ذكرتُ لك، وصار المذكر هو اللازم؛ لأنه كالمثَل»[١٠].

(١) شرح ابن الناظم: ٣٣٦- ٣٣٧.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٣٤٥؛ وشرح الكافية الشافية: ٢/ ١١١؛ وشرح عمدة الحافظ: ٢/ ٧٨٣.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد: ٣/ ٩١٩.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ١٦٦.

(٥) الكتاب: ١/ ٧٣.

(٦) شرح ابن الناظم: ٣٣٩.

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٣٥٦؛ وشرح الكافية الشافية: ٢/ ١١١٧.

(٨) ينظر: منهج السالك: ٤٠٢؛ وارتشاف الضرب: ٣/ ٢٩.

(٩) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ١٧٠.

(١٠) الكتاب: ٢/ ١٨٠.

ويظهر من هذا النص أمران:

الأول: أَنَّ هذا الرأي للخليل بن أحمد الفراهيدي نقله تلميذه سيبويه.

والثاني: ليس في كتاب سيبويه إشارة إلى إعراب المخصوص بالمدح أو الذم، وما نسبه النحويون إلى سيبويه من إعراب المخصوص إنَّما هو ناتجٌ عمَّا فهموه من كلام الخليل المتقدم الذكر.

الرأي السادس والثلاثون

قال ابن الناظم في حديثه عن (أفْعَل) التفضيل: «يعني أَنَّه متى حسُنَ أنْ يقعَ موقع (أفْعَل) التفضيل فِعلٌ بمعناه صحَّ رفعه الظاهر، كما صحَّ إعمال اسم الفاعل، بمعنى المضي في صلة الألف واللام، فقالوا: (ما رأيتُ رجلاً أحسن في عينهِ الكُحلُ منه في عينِ زيدٍ)؛ لأَنَّه في معنى: ما رأيتُ رَجُلاً يحسُنُ في عينه الكحلُ كحسنهِ في عين زيد... ولكون المانع من رفع أفعل التفضيل الظاهر ليس أمرًا موجبًا اطرد عند بعض العرب إجراؤه مجرى اسم الفاعل، فيقولون: مررت برجلٍ أحسن منه أبوه، حكى ذلك سيبويه»[1].

وما تقدَّم من قولٍ وما نُسب إلى سيبويه في هذه المسألة قرَّره ابن مالك[2]، وتابعه ابن عقيل[3].

وقد نعت سيبويه هذا الكلام بالرداءة والقبح عندما تكلم على هذه المسألة فقال: «وتقول: مررت بعبد الله خيرٌ منه أبوه. فكذلك هذا وما أشبهه. ومن أجرى هذا على الأول فإنه ينبغي له ان ينصبه في المعرفة فيقول: مررتُ بعبد الله خيراً منه أبوه. وهي لغةٌ رديئة. وليست بمنزلة العمل نحو ضارب وملازم، وما ضارعه نحو حَسن الوجه. ألا ترى أنَّ هذا عملٌ يجوز فيه يَضربُ ويلازم وضربَ ولازَمَ. ولو قلت: مررت بخيرٍ منه أبوه كان قبيحًا، وكذلك بأبى عشرة أبوه. ولكنَّه حين خلَص للأول جرى عليه، كأَنَّك قلت: مررتُ برجلٍ خيرٍ منك»[4].

الرأي السابع والثلاثون

قال ابن الناظم في كلامه على التوكيد بـ(جميع، وعامة): «وأمَّا (جميع، وعامة) فإنَّهما بمنزلة (كلَ) معنىً واستعمالاً، تقول: جاء الجيشُ جميعه، أو عامَّته، والقبيلة جميعُها أو عامتُها،

(١) شرح ابن الناظم: ٣٤٧- ٣٤٩.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٣٩٣- ٣٩٤؛ وشرح عمدة الحافظ: ٢/ ٧٧٢- ٧٧٥.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ١٨٧- ١٨٩.

(٤) الكتاب: ٢/ ٣٤.

والقومُ جميعُهم أو عامَّتُهم، والنساء جميعهُنَّ أو عامَّتهن، وأغفل أكثر النحويين التنبيه على التوكيد بهذين الاسمين، ونبَّه عليهما سيبويه .... بعد التنبيه على أَنَّ (عامّة) من ألفاظ التوكيد بقوله:

واستعملوا أيضًا كَـ(كُلٍّ) فاعِلَهْ

مِنْ عَمَّ في التوكيد مثل النَّافِلَهْ

يعني به: أَنَّ عدَّ (عامّة) من ألفاظ التوكيد مثل النافلة، أي: الزائد على ما ذكره النحويون في هذا الباب، فإنَّ أكثرهم أغفله، وليس هو في حقيقة الأمر نافلةٌ على ما ذكروه؛ لأَنَّ من أجلِّهم سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ ولم يغفله»[1].

ونصَّ على ما تقدم ابن مالك، فقال: «وذكرت مع (كل) جميعًا وعامةً، كما فعل سيبويه، وأغفل ذلك أكثر المصنفين سهوًا أو جهلاً، فيقال: جاء القومُ جيمعهم أو عامتهم، كما يقال: جاؤوا كلُّهم، والمعنى واحد»[2].

(١) شرح ابن الناظم: ٢٥٩.

(٢) شرح التسهيل: ٣/ ١٥٤؛ وينظر: شرح عمدة الحافظ: ١/ ٥٥٥.

وتابعه أبو حيان[3]، والمرادي[4]، وابن عقيل[5]، وقد ذهب سيبويه إلى أَنَّ (عامة) تكون مع أخواتها صفة، يعني بها: التوكيد[6].

الرأي الثامن والثلاثون

قال ابن الناظم في حديثه عن (إمَّا): «مذهب أكثر النحويين أَنَّ (إمَّا) المسبوقة بمثلها عاطفةٌ، ومذهب ابن كيسان، وأبي علي أَنَّ العطفَ إنَّما هو بالواو التي قبلها، ... ، وهو اختيار الشيخ، ولذلك لم يعدُّها في أول الباب مع العواطف...، وغالب الاستعمال أنْ تكون مُكرَّرة لتُشعر من أول وهلة بقصد التخيير، أو الإباحة، أو التقسيم، أو الإبهام، أو الشك، وألا تخلو الثانية عن الواو، وقد يستغنى عن الثانية بـ(إلَّا)... وقد يُستغنى عن الأُولى، كقول الشاعر:

تُهَاضُ بدارٍ قد تقادمَ عَهْدُهَا

وإمَّا بأمواتٍ ألَمَّ خيالُها[7]

وقول النَّمِر بن تَوْلَب العُكْلِيّ:

سَقَتْهُ الرَّواعِدُ من صَيِّفٍ

وإنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا[8]

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٦١٠.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد: ٣/ ٩٧٢.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٠٨.

(٦) ينظر: الكتاب: ١/ ٣٧٦- ٣٧٧، ٢/ ١١٦.

(٧) البيت لذي الرّمة، في ملحق ديوانه: ٩٠٢.

(٨) ديوان النمر بن تولب: ٣٨١.

قال سيبويه: أراد إمَّا من صيِّفٍ، وإمَّا من خريف»[١].

وما تقدَّم قرَّرهُ ابن مالك في قوله: «ومثله رأي سيبويه، قول النَّمِر:

سَـــقَتْهُ الرَّواعِـــدُ مـــن صَـــيِّفٍ

وإنْ مِـــنْ خَرِيـــفٍ فَلَـــنْ يَعْـــدَمَا

قال سيبويه: أراد إمَّا من صيِّفٍ، وإمَّا من خريف؛ فحذف (إمَّا) الأُولى، واقتصر على الثانية بعد حذف (ما)» [٢]. وكلام ابن مالك، وابن الناظم موافق لما ذكره سيبويه [٣].

الرأي التاسع والثلاثون

تحدَّث ابن الناظم عن العطف بـ(لَكِنْ)، فقال: «من حروف العطف (لَكِنْ)، و(لا). فأمَّا (لَكِنْ) فيُعطف بها مثبتٌ بعد نفي، كقولك: ما قام زيدٌ لكنْ عمرٌو، أو بعد نهي، كقولك: لا تضربْ زيدًا لكن عمرًا. وتدخل الواو على (لكن)، كقوله تعالى: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾[٤]، فتعرَّى عن العطف؛ لامتناع دخول العاطف على العاطف... وزعم ابن خَرُوْف أَنَّ المعطوف بـ(لكن) لم يُستعمل إلَّا مع الواو. وذكر بعضُهم أَنَّ يونس لا يرى (لكنْ) عاطفةٌ؛ ولعلَّ ذلك لعدم ورودها بين مفردين، خالية عن الواو، ولم يمثل سيبويه العطف بها إلَّا بعد الواو، فقال: ما مررتُ بصالحٍ، ولكن طالحٍ، ويُسمى المعطوف بها، وبـ(بل): بدلاً»[٥].

وما تقدَّمَ قرَّره ابن مالك في قوله: «فنفيتُ أنْ يكون منها (لكنْ) موافقًا ليونس، فإنَّها عنده: حرف استدراك، لا حرف عطف، فإنْ وليها مفردٌ معطوفٌ فعطفه بواو قبلها لا يستغنى عنها إلَّا قبل جملة مُصرَّحٍ بجزأيها، نحو: ما قام سعدٌ ولكنْ سعيدٌ، ولا تزرْ زيدًا ولكنْ عمرًا، ولو كانت عاطفة لاستغني بها عن الواو، كما استُغني بـ(بل) وغيرها، وما يوجد في كتب النحويين من نحو: ما قام سعدٌ لكنْ سعيدٌ، ولا تزُرْ زيدًا لكنْ عمرًا، فمن كلامهم، لا من كلام العرب، ولذلك لم يمثل في أمثلة العطف إلَّا بـ(ولكنْ)، وهذا من شواهد أمانته وكمال عدالته؛ لأنَّه لا يجيز العطف

(١) شرح ابن الناظم: ٣٨٠- ٣٨١.

(٢) شرح التسهيل: ٣/ ٢٢٥.

(٣) ينظر: الكتاب: ١/ ٢٦٧.

(٤) سورة الأحزاب، من الآية: ٤٠.

(٥) شرح ابن الناظم: ٣٨٢.

بها غير مسبوقة بـ(واو)، وترك التمثيل به؛ لئلَّا يُعتقد أنَّه مما استعملته العرب»[١].

وتابعه المرادي في ذلك[٢]، وكلام سيبويه في هذه المسألة خلاف ما ذكروه، فقد أجاز سيبويه العطف بـ(لكن) غير مسبوقة بالواو في قوله: «ومنه أيضاً: مررت برجلٍ صالح بل طالح، وما مررتُ برجلٍ كَريمٍ بل لئيمٍ، أَبدلتَ الصفةَ الآخِرَةَ من الصفة الأولى وأَشركَتْ بينهما بَلْ في الإجراءِ على المنعوت. وكذلك: مررتُ برجل صالح بل طالح، ولكنه يجيء على النَّسيان أو الغَلطِ، فيَتداركُ كلامَه؛ لأنَّه ابتدأ بواجب، ومثله: ما مررتُ برجلٍ صالحٍ لكنْ طالحٍ، أَبدلتَ الآخِرَ من الأوّل فجرى مجراه في (بَلْ)»[٣].

الرأي الأربعون

تحدَّث ابن الناظم عن العطف على الضمير المتصل المرفوع، فقال: «وقد يعطف على الضمير المتصل المرفوع، بلا فصل، كقول جرير:

ورجـا الأَخَيْطِـلُ مـن سَـفَاهةِ رأيِـهِ
مـا لَمْ يَكُـنْ وأبٌ لَـهُ لينـالا[٤]

... وليس بمقصور على الشعر. حكى سيبويه: مررت برجلٍ سواءٍ والعدمُ، بعطف (العدم) على الضمير في (سواءٍ)، ومع ذلك فهو قليل في الكلام، ضعيف في القياس، لما فيه من إبهام عطف الاسم على الفعل»[٥].

ونصَّ على ما تقدَّم ابن مالك[٦]، والمرادي[٧]، وابن عقيل[٨]، وكلام سيبويه موافق لما ذكروه، ولكنَّهُ حكم على قولهم: (مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ) بالقبح، بقوله: «وأمَّا قوله: مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ، فهو قبيح حتى تقول: هو والعدمُ؛ لأَنَّ في (سواءٍ) اسمًا مضمرًا مرفوعًا، كما تقول: مررتُ بقومٍ عَرَبٍ أجمعون؛ فارتفع (أجمعون) على مضمر في (عَرَبٍ) بالنية»[٩].

الرأي الحادي والأربعون

قال ابن الناظم متحدثًا عن العطف على الضمير المجرور: «وإنْ كان مجرورًا فلا يجوز العطف عليه عند الأكثرين إلَّا بإعادة الجار... وذهب يونس، والفرَّاء إلى جواز العطف على الضمير المجرور، بدون إعادة الجار وهو اختيار

(١) شرح التسهيل: ٣/ ٢٠٢.
(٢) ينظر: الجنى الداني: ٥٣٤.
(٣) الكتاب: ١/ ٤٣٥.
(٤) ديوان جرير: ٥٠٧.
(٥) شرح ابن الناظم: ٣٨٥- ٣٨٦.
(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٢٤٤.
(٧) ينظر: توضيح المقاصد: ٣/ ١٠٢٤.
(٨) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٣٨- ٢٣٩.
(٩) الكتاب: ٢/ ٣١.

الشيخ... فجعل الدليل على عدم لزوم إعادة الخافض مع المعطوف على الضمير المجرور، وروده في السماع نظمًا ونثرًا كقراءة حمزة[١] ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ والأرْحَامِ ﴾[٢] بخفض (الأرحام)... ومثله إنشاد سيبويه:

فـاليوم قرَّبْـتَ تَهجُونـا وتشـتُمُنا

فاذهبْ فَمَا بكَ والأيامِ مِـنْ عجَـبِ[٣][٤].

ويتبين مما تقدَّمَ أَنَّ ابن الناظم ينقل كلام والده ابن مالك في جواز العطف على الضمير من غير إعادة الجار أو الخافض، فقد قال ابن مالك: «فكما لم يمتنع فيها العطف، لا يمتنع في نحو: مررتُ بكَ وزيدٍ، واذا بَطُلَ كون ما تعلقوا به مانعًا، وجب الاعتراف بصحة الجواز، ومن مؤيدات الجواز قوله تعالى: ﴿ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾[٥]، ومن مؤيدات الجواز قراءة حمزة: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ ﴾[٦]، [٧]. وتابعه في هذه المسألة ابن عقيل[٨].

وإيراد ابن الناظم الشاهد بالطريقة المتقدمة يقرِّرُ بأنَّ سيبويه يجوِّزُ العطفَ على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، والحقيقة أَنَّ سيبويه أورد هذا البيت شاهدًا على جواز العطف في الشعر إذا اضطرَّ الشاعر إلى ذلك، لا في مطلق الكلام؛ إذ قال سيبويه: «وقد يجوز في الشعر أن تُشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور، إذا اضطر الشاعر.

وجاز قمتَ أنت وزيدٌ، ولم يجز مررتُ بك أنت وزيدٍ؛ لأن الفعل يستغنى بالفاعل، والمضاف لا يستغنى بالمضاف إليه، لأنه بمنزلة التنوين. وقد يجوز في الشعر. قال:

آبَـــكَ أيّـــهْ بي أو مُصـــدَّرِ

مـن حُمُـر الجِلَّـة جـأبٍ حَشْـوَرِ[٩]

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع: ٩٣؛ والنشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٤٧.

(٢) سورة النساء، من الآية: ٢.

(٣) البيت بلا نسبة في الكتاب: ٢/ ٣٨٣؛ وشرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ٧٨؛ وشرح عمدة الحافظ: ٦٦٢؛ وشرح ابن عقيل: ٢/ ٢٤٠؛ وهمع الهوامع: ١/ ١٢٠.

(٤) شرح ابن الناظم: ٣٨٦- ٣٨٧.

(٥) سورة البقرة، من الآية: ٢١٧.

(٦) سورة النساء، من الآية: ٢.

(٧) شرح التسهيل: ٣/ ٢٣٣.

(٨) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٣٩- ٢٤٠.

(٩) البيت بلا نسبة في: شرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ٧٨، ٧٩؛ وشرح عمدة الحافظ: ٦٦٢؛ وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٣٤؛ وهمع الهوامع: ٢/ ١٣٩.

وقال الآخر:

فـاليومَ قرّبـتَ تَهْجُونـا وتشـتمِنا

فاذهبْ فما بك والأيامِ من عجبِ»[١].

الرأي الثاني والأربعون

قال ابن الناظم عند حديثه عن تنوين المُنادى المُفرد المعرفة: «وقد تقدَّمَ أَنَّ المُنادى المفرد المعرفة يستحقُّ البناء على الضم، وبيَّنَ هنا أَنَّ ما حقّه الضم إذا اضطرّ الشاعر إلى تنوينه جاز له فيه وجهان:

الأول: الضم، تشبيهًا بمرفوعٍ اضطُرَّ إلى تنوينه، وهو مستحق لمنع الصرف.

الثاني: النصب، تشبيهًا بالمضاف لطوله بالتنوين وبقاء الضم في العلم أولى من النصب، والنصب في غير العلم أولى من الضم؛ لأَنَّ سبب البناء في العلم أقوى منه في اسم الجنس الدال على معين، ومن شواهد الضم إنشاد سيبويه:

سـلامُ اللهِ يـا مطـرٌ عليهـا

وليس عليكَ يـا مَطَـرُ السَّـلامُ[٢]»[٣].

يُفهم مِمَّا تقدَّمَ أَنَّ ابن الناظم ينقل رأي والده ابن مالك[٤] في مسألة تنوين المُنادى المفرد المعرفة في الضرورة الشعرية، وتابعه المرادي[٥]، وابن عقيل[٦].

وقد أورد سيبويه هذا البيت شاهدًا على تنوين المنادى المفرد المعرفة في ضرورة الشعر، وعلَّل لذلك بأنَّ الشاعر نوَّنَ المُنادى المعرفة المبني على الضم اضطرارًا تشبيهًا له بالممنوع من الصرف إذا نوّن في الضرورة، فقال: «فإنما لحقه التنوين كما لحق ما لا ينصرف، لأنه بمنزلة اسم لا ينصرف، وليس مثل النكرة؛ لأن التنوين لازمٌ للنكرة على كل حال والنصبَ. وهذا بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التنوين اضطرارا؛ لأنك أردت في حال التنوين في مطرٍ ما أردت حين كان غير منون، ولو نصبتَه في حال التنوين لنصبته في غير حال التنوين، ولكنه اسم اطرد الرفعُ فيه وفي أمثاله في النداء، فصار كأنه يُرفع بما يرفع من الأفعال والابتداء، فلما لحقه التنوين اضطرارا لم يغيَّر رفعه كما لا يغير رفع ما لا ينصرف إذا كان في موضع رفع، لأن مطرا وأشباهه في النداء

(١) الكتاب: ٢/ ٣٨٢- ٣٨٣.

(٢) البيت للأحوص في ديوانه: ١٨٩.

(٣) شرح ابن الناظم: ٤٠٥.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٢٥٢.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد: ٣/ ١٠٦٦.

(٦) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٦٢.

بمنزلة ما هو في موضع رفع، فكما لا ينتصب ما هو في موضع رفع كذلك لا ينتصب هذا»[١].

الرأي الثالث والأربعون

قال ابن الناظم في كلامه على تابع المُنادى: «فإنْ قُرِنَ المعطوف بالألف واللام امتنع تقدير حرف النداء قبله، فأشبه النعت، وجاز فيه الرفع والنصب، نحو قوله تعالى:﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾[٢] بالنصب والرفع، واختلف في المختار منهما، فقال الخليل، وسيبويه، والمازني: هو الرفع»[٣].

فهذه العبارة بكاملها أوردها ابن مالك[٤]، وأبو حيان[٥]، والمرادي[٦]، وابن عقيل[٧]، وكلام سيبويه لا يخرج عمَّا ذكروه، فقد قال: «وقال الخليل رحمه الله من قال يا زيدُ والنّضْرَ فنصب، فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يُردّ فيها الشيء إلى أصله. فأما العرب فأكثر، ما رأيناهم يقولون: يا زيدُ والنضرُ. وقرأ الأعرج: " يا جِبالُ أوبي معه والطيرُ ". فرفع. ويقولون: يا عمرو والحارثُ، وقال الخليل رحمه الله: هو القياس، كأنه قال: ويا حارثُ»[٨].

الرأي الرابع والأربعون

قال ابن الناظم في مسألة تكرار المنادى العلم المضاف: «إذا كُرِّرَ اسم مضافٍ في النداء، نحو: يا سعدُ سعد الأوس ... تعيَّن نصب الثاني، وجاز في الأول وجهان: الضم، والفتح؛ فإنْ ضُمَّ؛ فلأنَّه منادى مفرد معرفة، ونصب الثاني حينئذٍ؛ لأنَّه منادى مضاف، أو توكيد، أو عطف بيان، أو منصوب بإضمار (أعني)، وإنْ فَتِحَ الأول فهو على مذهب سيبويه منادى مضاف إلى ما بعد الثاني، والثاني مُقحم بين المضاف والمضاف إليه»[٩].

(١) الكتاب: ٢/ ٢٠٢- ٢٠٣.

(٢) سورة سبأ، من الآية: ١٠.

(٣) شرح ابن الناظم: ٤٠٩.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٣١٤؛ وشرح التسهيل: ٣/ ٢٥٩.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٢.

(٦) ينظر: توضيح المقاصد: ٣/ ١٠٧٥.

(٧) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٦٨.

(٨) الكتاب: ٢/ ١٨٧.

(٩) شرح ابن الناظم: ٤١١.

وما تقدَّم قرَّره ابن مالك[١]، وأبو حيان[٢]، وابن عقيل[٣]، وما ذكروه هو رأي الخليل بن أحمد الفراهيدي، نقله عنه تلميذه سيبويه[٤].

الرأي الخامس والأربعون

قال ابن الناظم عند حديثه عن أسماء لازمت النداء: «وأمَّا ما عُدِلَ به إلى (فَعَالِ) في سبِّ المؤنث، نحو: (يا خَبَاثِ، ويا لَكَاعِ، ويا فَسَاقِ) فهو مقيس عند سيبويه في كلِّ وصفٍ من فعلٍ ثلاثي، ولا يستعمل إلَّا مبنيًا على الكسر تشبيهًا له بـ(نَزَالِ)»[٥].

وما تقدَّم ذَكَرَهُ ابن مالك ولكنه لم ينسبه إلى سيبويه في قوله: «وكذا المعدول في سبِّ الإناث إلى (فَعَالِ)، نحو: يا غَدَارِ، ويا فَسَاقِ، ويا خَبَاثِ، وهذا الثاني، ووازنه الدال على الأمر، كـ(نَزَالِ، وتَرَاكِ، ومَنَاعِ) لا يقتصر فيهما على السماع، بل يصاغان من كلِّ فعلٍ ثُلاثي مجرَّدٍ قياسًا، ويا لَئَامِ، ويا نَجَاسِ، ويا قَذَارِ، بمعنى لئيمة، ونجسة، وقذرة، وكذا ما أشبهها إذا كان الفعل ثلاثيًا مُجَرَّدًا من الزيادة، وكذا بفعل الأمر، فتقول: جَلَاسِ، وقَوَامِ، ونَطاقِ، بمعنى: اجلس، وقُمْ، وانْطِقِ»[٦].

وتابعه ابن عقيل[٧]، وما ذكروه في هذه موافق لما أورده سيبويه في قوله: «واعلم أن (فَعَالَ) ليس بمطرد في الصفات نحو: حلاق، ولا في مصدر نحو: فجار، وإنَّما يطرد هذا الباب في النداء وفي الأمر»[٨].

الرأي السادس والأربعون

قال ابن الناظم في مسألة ترخيم المُرَكَّب: «قال سيبويه: وأمَّا إثنا عشر؛ فإذا رخَّمته حذفت (عَشَرَ) مع الألف؛ لأَنَّ (عشر) بمنزلة (نون) مسلمين، والألف بمنزلة (الواو)، وأكثر النحويين لا يجيز ترخيم المركب من جلمة، وهو جائزٌ؛ لأَنَّ سيبويه قال في بعض أبواب النسب: تقول في النسب: إلى (تأبَّطَ شرًّا): تأبطي؛ لأَنَّ من العرب من يقول: يا تأبَّطَ»[٩].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٢٦١- ٢٦٢؛ وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٣٢٠ .

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٢ .

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٧٣ .

(٤) ينظر: الكتاب: ٢/ ٢٠٦- ٢٠٧ .

(٥) شرح ابن الناظم: ٤١٥ .

(٦) شرح التسهيل: ٣/ ٢٧٨ .

(٧) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٧٨ .

(٨) الكتاب: ٣/ ٢٨٠ .

(٩) شرح ابن الناظم: ٤٢٦ .

أقولُ: في هذه المسألة أمران:

الأول: جواز ترخيم المُركّب، نحو: (اثنا عشر)، وقد نصَّ ابن مالك على ذلك[١]، وتابعه المرادي[٢]، وهو مطابقٌ لما نصَّ عليه سيبويه[٣].

والثاني: أَنَّ ترخيم المُركَّب الإسنادي، أو المُركّب من جملة جائز عند ابن الناظم، وقد نصَّ على هذا ابن مالك أيضًا في قوله: «ثم بيّنتُ ما يحذف من العَلَم في الترخيم، فقلت بحذف عجزه إنْ كان مُركَّبًا، فيتناول ذلك المُركّب بمزجٍ، كـ(حضرموت، وسيبويه)... وتناول أيضًا المركب بإسنادٍ، كـ(تأبَّطَ شرًّا)، وأكثر النحويين يمنعون ترخيمه؛ لأَنَّ سيبويه منعَ ترخيمه في (باب التركيب)، ونصَّ في (باب النسب) على أَنَّ من العرب من يُرخِّمُه، فيقول في (تأبَّطَ شرًّا): يا تأبّطُ، ورتَّب على ترخيمه النسب إليه»[٤]، وتابعه: المرادي[٥]، وابن عقيل[٦].

وقد ردَّ أبو حيّان على ابن مالك، فقال: «إنْ كان مُركَّبًا تركيب الجملة؛ فنصَّ سيبويه على أَنَّه لا يجوز ترخيمه، وزعم ابن مالك أَنَّ سيبويه أجاز ترخيم الجملة، وكرَّر ذلك في تصانيفه، وهذا غلطٌ منه، وسوء فهمٍ على سيبويه»[٧].

أقول: ليس في كلام ابن مالك الآنف الذكر تصريحٌ بجواز ترخيم المُركّب من جملة كما زعم أبو حيّان ونسبة ذلك الجواز إلى سيبويه.

وفسَّر أبو حيّان مقصود سيبويه على غير ما رآه ابن مالك، فقال المرادي نقلاً عن أبي حيان: «قال الشيخ أبو حيان: وهو غير صحيح؛ لأَنَّ سيبويه لم ينص على ترخيمه، بل قال: من العرب من يفرد فيقول: "تأبط أقبل" فيجعل الأول مفردًا، وليس مناقضًا لما قرَّره مِنْ أَنَّ المَحكِيَّ لا يُرخّم، بل أراد أَنَّ من العرب من يفردها لا على جهة الترخيم، ولذلك قال من يفرد ولم يقل من يرحم، ولا نعلم خلافًا عن أحد من النحويين أَنَّ المحكي لا يرخم»[٨].

وقد جزم سيبويه بعدم جواز ترخيم المُركَّب من جملةٍ، فقال: «واعلم أَنَّ الحكاية لا تُرخَّم،

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٢٨٠ .
(٢) ينظر: توضيح المقاصد: ٤/ ١١٤٠ .
(٣) ينظر: الكتاب: ٢/ ٢١٩ .
(٤) شرح التسهيل: ٣/ ٢٧٩- ٢٨٠ .
(٥) ينظر: توضيح المقاصد: ٤/ ١١٤١ .
(٦) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٩١- ٢٩٢ .
(٧) ارتشاف الضرب: ٣/ ١٥٤ .
(٨) توضيح المقاصد: ٤/ ١١٤١ .

لأَنَّك لا تريد أن تُرخم غير منادى، وليس مِمَّا يغيره النداء، وذلك نحو: تأبط شرًا، وبَرَقَ نَحْرُهُ، وما أشبه ذلك»[١].

الرأي السابع والأربعون

قال ابن الناظم في ترخيم الاسم في غير النداء: «وقد يضطر فيرخم ما ليس منادى، ولكن بشرط كونه صالحًا؛ لأنْ يُنادى... وأجاز سيبويه الترخيم لها على نية المحذوف، وأنشد:

ألا أَضْـــحَتْ حِبـــالُكم رمَامَـــا
وأَضْـــحَتْ منـــك شاســـعةً أمامَـــا[٢]

وأنشد سيبويه أيضًا:

إنَّ ابـــنَ حـــارثَ إنْ أَشْـــتَقْ لرُؤيَتِـــهِ
أو أَمْتَدِحْهُ؛ فإنَّ النَّاسَ قـد عَلِمُـوا[٣]

أراد: ابن حارثة»[٤].

فقد نصَّ على ما تقدم: ابن مالك[٥]، والمرادي[٦]، وهو موافق لما ذهب إليه سيبويه[٧].

الرأي الثامن والأربعون

قال ابن الناظم في مسألة توكيد الفعل المضارع بـ(نون التوكيد) إذا كان واقعًا بعد (ما) الزائدة المسبوقة بـ(رُبَّ): «فإنْ تقدَّمت على (ما): (رُبَّ) لم يؤكد الفعل بعدها، إلَّا فيما ندر من نحو قول الشاعر:

رُبَّـــــما أوفيـــــتُ في عَلَـــــمٍ
تَـــــرْفَعَنْ ثـــــوبي ســـــمالاتُ[٨]

وقولهم: (رُبَّما يقولَنَّ ذلك) حكاه سيبويه رحمه الله؛ لأَنَّ (رُبَّما) تصيّر الفعل بعدها ماضي المعنى»[٩].

أقولُ: في هذه المسألة أمران:

الأول: أَنَّ توكيد الفعل المضارع بعد (ما) الزائدة المسبوقة بـ(رُبَّ) من ضرورات الشعر عند سيبويه[١٠]، وليس نادرًا كما ذكر ابن الناظم.

والثاني: أَنَّ ما ذكره ابن الناظم من حكاية سيبويه قول العرب (رُبَّما يقولَنَّ ذلك) هو ليونس

---

(١) الكتاب: ٢/ ٢٦٩ .

(٢) البيت لجرير في ديوانه: ٢٢١ .

(٣) البيت لابن حبناء في: الكتاب: ٢/ ٢٧٢؛ وشرح أبيات سيبويه: ١/ ٥٢٧؛ وشرح التصريح: ٢/ ١٩٠ .

(٤) شرح ابن الناظم: ٤٢٨ - ٤٢٩ .

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٢٨٧ - ٢٨٨ .

(٦) ينظر: توضيح المقاصد: ٤/ ١١٤٦ - ١١٤٧ .

(٧) ينظر: الكتاب: ٢/ ٢٦٩ - ٢٧٠، ٢٧٢ .

(٨) البيت لجذيمة الأبرش في الكتاب: ٣/ ٥١٨؛ والمقتضب: ٣/ ١٥؛ والأُزهية: ٩٤، ٢٦٥؛ وشرح المفصل لابن يعيش: ٩/ ٤٠؛ والمقرب: ٢/ ٧٤؛ وخزانة الأدب: ١١/ ٤٠٤ .

(٩) شرح ابن الناظم: ٤٤٢ .

(١٠) ينظر: الكتاب: ٣/ ٥١٧ .

بن حبيب، وليس لسيبويه، وفي ذلك يقول سيبويه: «وزعم يونس أَنَّهم يقولون: (رُبَّما تقولَنَّ ذلك)، و(كثُرَ ما تقولَنَّ)؛ لأَنَّه فعلٌ غير واجبٍ، ولا يقع بعد هذه الحروف إلَّا و(ما) له لازمةٌ، فأشبهت عندهم لام التقسيم»[١].

الرأي التاسع والأربعون

قال ابن الناظم في مسألة توكيد الفعل المضارع إذا كان شرطًا لغير (إمَّا): «وأمَّا توكيده إذا كان شرطًا لغير (إمَّا) أو جزاءً فقليل، أنشد سيبويه:

مَــنْ يُــثْقَفَنْ مــنهم فلــيس بآيــبٍ
أبــدًا وقتــلُ بنــي قتَيبَــةَ شــافي[٢]

وأنشد أيضًا قول الكُمَيت في توكيد الجزاء:

فمهــما تَشَــأْ منــه فــزارةُ تُعطِكُــمْ
ومهــما تَشَــأْ منــه فــزارة تَمْنعــا[٣]

أراد (تمنَعَنْ) مؤكدًا بالنون الخفيفة، ثمَّ أبدلها ألفًا للوقف»[٤].

(١) الكتاب: ٣/ ٥١٨ .

(٢) البيت بلا نسبة في الكتاب: ٣/ ٥١٦؛ والمقتضب: ٣/ ١٤، ٧٤؛ وأوضح المسالك: ٤/ ٤٠٧؛ وشرح التصريح: ٢/ ٢٠٥؛ وهمع الهوامع: ٢/ ٧٩.

(٣) البيت للكميت بن معروف في شعره: ١٩٥ .

(٤) شرح ابن الناظم: ٤٤٣ - ٤٤٤ .

وما ذكره ابن الناظم موافقٌ لما ذهب إليه سيبويه في قوله: «وقد تدخل النون بغير ما في الجزاء، وذلك قليلٌ في الشعر، شبّهوه بالنهي حين كان مجزومًا غيرَ واجبٍ»[٥]، وبعد ذلك استدلَّ سيبويه لذلك بأربعة شواهد[٦]، منها الشاهدان اللذان ذكرهما ابن الناظم.

الرأي الخمسون

قال ابن الناظم عند حديثه عن توكيد الفعل المسند إلى ألف الاثنين بنون التوكيد الخفيفة: «مذهب سيبويه رحمه الله أَنَّ الفعل المسند إلى الألف لا يجوز توكيده بالنون الخفيفة؛ لأَنَّه لا سبيل عنده إلى تحريكها ولا إلى الجمع بينها وبين الألف قبلها؛ لأَنَّه لا يجتمع ساكنان في غير الوقف إلَّا والأول حرف لين، والثاني مُدغم»[٧].

وما تقدم موافق لما ذهب سيبويه في قوله: «وإن كان فعل الواحد مرفوعًا وأدخلت النون الثقيلة حُذفت نون الاثنين لاجتماع النونات ولم تحذف الألف لسكون النون؛ لأَنَّ الألف تكون قبل الساكن المُدغم، ولو أهملتها لم يعلم أَنَّك تريد الاثنين، ولم تكن الخفيفة ههنا؛ لأَنَّها ساكنة ليست

(٥) الكتاب: ٣/ ٥١٥ .

(٦) ينظر: الكتاب: ٣/ ٥١٥ - ٥١٦ .

(٧) شرح ابن الناظم: ٤٤٦ .

مدغمة فلا تثبت مع الألف، ولا يجوز حذف الألف فيلتبس بالواحد»[١].

الرأي الحادي والخمسون

قال ابن الناظم متحدثًا عن توكيد الفعل المسند إلى نون الإناث بنون التوكيد الخفيفة: «سيبويه لا يجيز إلحاق الخفيفة في الفعل المسند إلى نون الإناث؛ لأنَّه يلزم قبلها الألف»[٢].

وكلام ابن الناظم موافق لمراد سيبويه في قوله: «وإذا أردت الخفيفة في فعل جميع النساء قلت في الوقف والوصل: اضْرِبْنَ زيدًا، وليَضْرِبْنَ زَيدًا، ويكون بمنزلته إذا لم ترد الخفيفة، وتحذف الألف التي في قولك: اضرِبْنانِّ لأنَّها ليست باسم كألف اضْرِبا، وإنَّما جئت بها كراهية النونات، فلمَّا أمنت النون لم تحتج إليها فتركتها كما أثبِّت نون الاثنين في الرفع إذا أمنت النون، وذلك لأنهَّا لم تكن لتثبت مع نون الجميع التقائهما، ولا بعد الألف، كما لم تثبت في الاثنين، فلمَّا استغنوا عنها تركوها»[٣].

(١) الكتاب: ٣/ ٥١٩ .

(٢) شرح ابن الناظم: ٤٤٧ .

(٣) الكتاب: ٣/ ٥٢٧ .

الرأي الثاني والخمسون

قال ابن الناظم في كلامه على ما يُمنع من الصرف لاجتماع العدل والوصف: «مِمَّا يمنع من الصرف اجتماع العدل والوصف، وذلك في موضعين: أحدهما: المعدول في العدد...، فالمعدول في العدد سماعًا موازن (فُعال) من واحد واثنين وثلاثة وأربعة وعشرة، وموازن (مَفْعَل) منها، ومن خمسة نحو: أحاد، ومَوْحد، وثناء ومَثْنَى، وثُلاث ومَثْلَث، ورُباع ومَرْبع، وخُماس ومَخْمس، وعُشار ومَعْشر... ولم يرد ما سمع مع ذلك إلَّا نكرة، ولم يقع إلَّا خبرًا... أو نعتًا كقوله تعالى: ﴿أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾[٤]، ومثل ذلك عند سيبويه قول الشاعر:

ولكِـــنَّما أهـــلي بـــوادٍ أنيسُـــهُ
ذئابٌ تبغّى النـاسَ مَثْنـى ومَوْحـدُ[٥]

ولك أنْ تحمله على معنى بعضها مثنى، وبعضها موحد»[٦].

وما تقدّم قرّره ابن مالك[٧]، والمرادي[٨]، والحقُّ أَنَّ ما نسبه ابن الناظم إلى سيبويه في هذه

(٤) سورة فاطر، من الآية: ١ .

(٥) البيت لساعدة بن جؤية في الكتاب: ٣/ ٢٢٦؛ وشرح أبيات سيبويه: ٢/ ٢٣٥؛ وشرح شواهد المغني: ٢/ ٩٤٢.

(٦) شرح ابن الناظم: ٤٥٥ .

(٧) ينظر: شرح عمدة الحافظ: ٢/ ٨٤٧- ٨٤٨ .

(٨) ينظر: توضيح المقاصد: ٤/ ١١٩٥ .

المسألة هو ليس لسيبويه، وإنَّما هو لأُستاذه الخليل، ويؤيد ذلك ما ذكره سيبويه في قوله: «وسألته عن أحاد وثناء ومثنى وثلاث ورباع، فقال: هو بمنزلة أخر، إنما حدُّه واحداً واحداً، واثنين اثنين، فجاء محدوداً عن وجهه فترك صرفه. قلت: أفتصرفه في النكرة؟ قال: لا، لأنه نكرة يوصف به نكرة، وقال لي: قال أبو عمرو: " ﴿ أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾[1] صفةٌ، كأنك قلت: أولي أجنحةٍ اثنين اثنين، وثلاثةٍ ثلاثةٍ. وتصديق قول أبي عمروٍ وقول ساعدة بن جؤية: ولكنَّما أهلي بوادٍ أنيسُه ... .»[2].

الرأي الثالث والخمسون

قال ابن الناظم متحدثًا عن (أنْ): «وأمَّا (أنْ) فتكون زائدة ومفسّرة ومصدرية... والمصدريّة هي التي مع الفعل في تأويل المصدر، وتنقسم إلى: مخففةٍ من (أنْ)، وناصبة للمضارع؛ فإنْ كان العامل فيها من أفعال العلم، وجب أنْ تكون المخففة، وتعيّن في المضارع بعدها الرفع، إلَّا أنْ يكون العلم في معنى غيره، ولذلك أجاز سيبويه: ما علمتُ إلَّا أنْ تقومَ، بالنصب، قال: لأنَّه كلامٌ خرج مخرج الإشارة، فجرى مجرى قولك: أشير عليك أنْ تفعلَ»[3].

(١) سورة فاطر، من الآية: ١ .

(٢) الكتاب: ٣/ ٢٢٥ .

(٣) شرح ابن الناظم: ٤٧٥ .

ونصَّ على ما تقدَّمَ ابن مالك[4]، والمرادي في قوله: « إذا أول العلم بغيره جاز وقوع الناصبة بعده؛ ولذلك أجاز سيبويه "ما علمت إلَّا أنْ تَقوم" -بالنصب- قال: لأنه كلام خرج مخرج الإشارة، فجرى مجرى قولك: "أشير عليك أن تقوم"»[5].

وهو لا يختلف عما ذكره سيبويه في قوله: «وتقول: ما علمت إلاَّ أن تقوم، وما أعلم إلا أن تأتيه، إذا لم ترد أن تخبر أنك قد علمت شيئاً كائناً البتة، ولكنك تكلمت به على وجه الإشارة كما تقول: أرى من الرأي أن تقوم، فأنت لا تخبر أن قياماً قد ثبت كائناً أو يكون فيما تستقبل البتَّة، فكأنه قال: لو قمتم. فلو أراد غير هذا المعنى لقال: ما علمت إلاَّ أن ستقومون»[6].

الرأي الرابع والخمسون

قال ابن الناظم في كلامه على حذف (أنْ) ونصب المضارع بها: «وقد ينصب بـ(أنْ) المضمرة، وهو قليلٌ ضعيفٌ... ومما من ذلك قول بعض العرب: (خُذِ اللِّصَ قبل أنْ يأخُذَكَ)[7]، وقول الشاعر:

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٣٣٥ .

(٥) توضيح المقاصد: ٤/ ١٢٣٦ .

(٦) الكتاب: ٣/ ١٦٨ .

(٧) هذا القول من شواهد شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣٧١؛ وتوضيح المقاصد: ٤/ ١٢٦٣؛ وأوضح المسالك: ٤/ ١٩٧؛ وشرح ابن عقيل: ٢/ ٣٦٢.

فَلَـــمْ أرَ مِثْلَهَـــا خُبَاسَـــةَ واحـــدٍ

ونَهْنَهْتُ نفسي بعدما كِدْتُ أفْعَله[١]

قال سيبويه: أراد بعدما كدتُ أنْ أفعلَه»[٢].

وما تقدم ذكره ابن مالك في قوله: «وقد لا يلغونها فينصبون المضارع بها، كقوله:

فَلَـــمْ أرَ مِثْلَهَـــا خُبَاسَـــةَ واحـــدٍ

.....

قال سيبويه: أراد بعد ما كدتُ أنْ أفعله، وهو قليل لا يقاس عليه، ورآه الكوفيون مقيسًا ورووا: (خُذ اللِّصَ قبلَ أنْ يأخذَك)»[٣].

وكلام سيبويه في هذه المسألة لا يخرج عما ذكره ابن مالك، وابن الناظم إلَّا أَنَّ سيبويه يجعل ذلك من الضرورة الشعرية[٤].

الرأي الخامس والخمسون

قال ابن الناظم في كلامه على جزم الفعل المضارع ورفعه إذا كان الجواب مضارعًا والشرط ماضٍ: «وإذا كان الجواب مضارعًا والشرط ماضٍ، فالجزمُ مختارٌ، والرفع كثيرٌ حسنٌ، كقول زهير:

وإنْ أتـــاهُ خليـــلٌ يَـــوْمَ مســـألةٍ

يقـــولُ: لا غائـــبٌ مـــالي ولا حَـــرِمُ[٥]

ورفعه عند سيبويه على تقدير تقديمه، وكون الجواب محذوفًا»[٦].

فقد نصَّ على ما تقدم: ابن مالك[٧]، والمرادي[٨]، وهو لا يختلف عما ذهب إليه سيبويه في قوله: «وقد تقول: إن أتيتني آتيك، أي آتيك إن أتيتني. قال زهير:

وإنْ أتـــاهُ خليـــلٌ يَـــوْمَ مســـألةٍ

يقـــولُ: لا غائـــبٌ مـــالي ولا حَـــرِمُ

ولا يحسن إن تأتني آتيك، من قبل أنَّ (إنْ) هي العاملة. وقد جاء في الشعر، قال جرير بن عبد الله البجلي:

يـــا أَقْـــرَعُ بـــنَ حـــابسٍ يـــا أَقْـــرَعُ

إنَّك إن يُصْـــرَعْ أخـــوك تُصـــرَعُ[٩].

أي: إنَّك تُصرعُ إنْ يُصرَع أخوكَ»[١٠].

---

(١) البيت لعامر بن جؤين في الكتاب: ١/ ٣٠٧؛ وشرح أبيات سيبويه: ١/ ٣٣٧؛ والمقاصد النحوية: ٤/ ٤٠١.

(٢) شرح ابن الناظم: ٤٩٠.

(٣) شرح التسهيل: ٣/ ٣٧١.

(٤) ينظر: الكتاب: ١/ ٣٠٧.

(٥) البيت لزهير بن أبي سلمى، في ديوانه: ١٥٣.

(٦) شرح ابن الناظم: ٤٩٧.

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٣٩٦.

(٨)ينظر: توضيح المقاصد: ٤/ ١٢٨٠.

(٩) البيت لجرير بن عبدالله البجلي، في شرح أبيات سيبويه: ٢/ ١٢١؛ والمقاصد النحوية: ٤/ ٤٣٠؛ وشرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٣٩٦؛ وخزانة الأدب: ٨/ ٢٠، ٢٣.

(١٠) الكتاب: ٣/ ٦٦ – ٦٧.

الرأي السادس والخمسون

قال ابن الناظم: «إذا جاء بعد جواب الشرط المجزوم مضارعٌ مقرونٌ بـ(الفاء، أو الواو)، جاز جزمه عطفًا على الجواب، ورفعه على الاستئناف، ونصبه على إضمار (أنْ) قال سيبويه: فإذا انقضى الكلام ثم جئتَ بـ(ثُمَّ) فإن شئتَ جزمتَ، وإنْ شئتَ رفعت، وكذا (الفاء، والواو) إلَّا أنَّه قد يجوز النصب بالفاء والواو، وبلغنا أنَّ بعضهم قرأ[1] قوله تعالى: ﴿ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ﴾[2]»[3].

وكلام ابن الناظم في هذه المسألة لا يختلف عما ذكره سيبويه في قوله: «فإذا انقضى الكلام جئت بـ(ثمَّ)، فإن شئت جزمت وإن شئت رفعت. وكذلك الواو والفاء. قال اللهّ تعالى: ﴿ وَإِن يُقَٰتِلُوكُمۡ يُوَلُّوكُمُ ٱلۡأَدۡبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴾[4] وقال تبارك وتعالى: ﴿ وَإِن تَتَوَلَّوۡاْ يَسۡتَبۡدِلۡ قَوۡمًا غَيۡرَكُمۡ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓاْ أَمۡثَٰلَكُم ﴾[5] إلّا أنَّه قد يجوز النصب بالفاء والواو.وبلغنا أنَّ بعضهم قرأ: ﴿ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ﴾[6].

الرأي السابع والخمسون

قال ابن الناظم في حديثه عن (لو): «و(لو) مثل (إنْ) في أَنَّ شرطها لا يكون إلَّا فعلاً، وقد شذَّ عند سيبويه كونه مبتدأ مؤلفًا من (أَنَّ) وصلتها، نحو: لو أَنَّك جئتني لأكرمتك، وشبّه شذوذ ذلك بانتصاب (غدوة) بعد (لَدُن)، فجعل (أَنَّ) بعد (لو) في موضع رفع بالابتداء، وإن كانت لا تدخل على مبتدأ غيرها، كما أَنَّ (غدوة) بعد (لَدُنْ) تُنصب، وإنْ كان غيرها بعدها يجب جرّه»[7].

فهذه العبارة ذكرها ابن مالك[8]، والمرادي[9]، وورد في كتاب سيبويه أَنَّ (أَنَّ) ومعموليها في موضع رفع على الابتداء من دون أنْ يُصرّح سيبويه بشذوذه، إذ قال: «و(لو) بمنزلة (لولا)،

(١) اختلف القراء في قراءة (فَيَغۡفِرُ) في قَوْله تعالى: ﴿ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ﴾ ، فَقَرَأَ ابْن كثير وَنَافِع وَأَبُو عَمْرو وَحَمْزَة وَالْكسَائِيّ بالجزم، وَقَرَأَ عَاصِم وَابْن عَامر بالرفع. ينظر: السبعة في القراءات: ١٩٢؛ واتحاف فضلاء البشر: ٢١٤ .

(٢) سورة البقرة، من الآية: ٢٨٤.

(٣) شرح ابن الناظم: ٥٠٠.

(٤) سورة آل عمران، من الآية: ١١١.

(٥) سورة محمد، من الآية: ٣٨.

(٦) سورة البقرة، من الآية: ٢٨٤.

(٧) شرح ابن الناظم: ٥٠٥.

(٨) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٤١٤.

(٩) ينظر: توضيح المقاصد: ٤/ ١٣٠٠؛ والجنى الداني: ٢٩١.

ولا تبتدأ بعدها الأسماء سوى (أنَّ)، نحو لو أنك ذاهبٌ. ولولا تبتدأ بعدها الأسماء، ولو بمنزلة لولا، وإن لم يجز فيها ما يجوز فيما يشبهها. تقول: لو أنه ذهب لفعلت»[١].

الرأي الثامن والخمسون

قال ابن الناظم عند حديثه عن إضافة العدد المُركّب: «وإذا أُضيف العدد المركب استصحب البناء في صدره، وفي عجزه أيضًا، إلَّا على لغة، قال سيبويه: ومن العرب من يقول: خمسة عشرك، وهي لغة رديئة»[٢].

وما تقدّم مطابقٌ لما ذهب إليه سيبويه في قوله: «واعلم أنَّ العرب تدع خمسة عشر في الإضافة والألف واللام على حال واحدة، كما تقول: اضرب أيُّهم أفضل، وكالآن، وذلك لكثرتها في الكلام وأنهَّا نكرة فلا تغيَّر. ومن العرب من يقول: خمسة عشرك، وهي لغة رديئة»[٣].

الرأي التاسع والخمسون

قال ابن الناظم: «وحاصلها: أَنَّ ما كان من الصفات على (فعولِ) بمعنى (فاعِل) كصَبُور، وشَكُور، أو على (مِفْعَال)، كمِهْذَار، أو على (مِفْعِيل) كـ(مِعْطِير)، أو (مِفْعل) كـ(مِغْشم)، أو (فعيل) بمعنى (مفعول) غير مجردٍ عن الوصفية، كـ(جريح)، و(قتيل)، فلا تلحقه التاء للفرق بين التأنيث والتذكير، إلَّا فيما شذَّ من نحو: عدوّ، وعدُوّة، وميقات، وميقاتة، ومِسكين ومِسكِينة، ومن العرب من يقول: امرأة مِسْكين، على القياس، حكاه سيبويه»[٤].

أقول: لم أقف في كتاب سيبويه على إشارة إلى هذه المسألة.

الرأي الستون

قال ابن الناظم في كلامه على أبنية جمع الكثرة: «من أبنية جمع الكثرة (فُعْلان): وهو مقيس في كلِّ اسمٍ على (فَعْل، أو فَعِيل، أو فَعَل) صحيح العين، نحو: ظَهْر وظُهْران، وبَطن وبُطْنَان... وقل في (فاعِل) كـ(راكِب، ورُكْبَان)، وفي (أفْعَل)، كـ(أسوَد، وسُوْدَان، وأعْمَى وعُمْيَان)، وفي (فِعَال)، كـ(رِقان، وزقّان). وحكى سيبويه عن بعضهم: حُوار وحُوْرَان، وأكثرهم يقولون: حِوار، وحِيْران، وقال قوم: (حِوار) بالكسر، ولا يتجاوزون في بناء الكثرة (فُعْلانًا)»[٥].

والكلام المتقدم لا يختلف عمَّا ذهب إليه سيبويه[٦].

(١) الكتاب: ٣/ ١٣٩ - ١٤٠.

(٢) شرح ابن الناظم: ٥٢٣.

(٣) الكتاب: ٣/ ٢٩٨ - ٢٩٩.

(٤) شرح ابن الناظم: ٥٣٥ - ٥٣٦.

(٥) شرح ابن الناظم: ٥٥٤.

(٦) ينظر: الكتاب: ٣/ ٦٠٣.

الرأي الحادي والستون

قال ابن الناظم عند حديثه عن جمع التكسير: «ولو كان أحدُ الزائدين مماثلاً للأصل، والآخر بخلاف ذلك أوثر مماثل الأصل بالبقاء، كقولك في (عَفَنْجَج): عَفَاجِج، دون: عَفَانِج. ولو كان غير مماثل الأصل ميمًا مصدرة أوثر عند سيبويه بالبقاء، فنقول في (مُقْعَنس) مقاعِس»[١].

ولم أقف في كتاب سيبويه على إشارة إلى هذه الراي.

الرأي الثاني والستون

قال ابن الناظم: «من التصغير نوعٌ يُسمّى: تصغير الترخيم، وهو: تصغير الاسم بتجريده من الزوائد، فإن كانت أُصوله ثلاثة، رُدَّ إلى (فُعَيل)، وإنْ كانت أُصوله أربعة رُدَّ إلى (فُعَيْعِل)، وإن كانت الأُصول ثلاثة، والمُسمى مؤنثًا لحقت التاء، فيقال في المعطف: عُطَيف، وفي أسود، وحامد، ومحمود: سُوَيْد، وحُمَيْد، ويقال في قرطاس، وعُصْفُور: قُرَيْطِيس، وعُصَيْفِير، ويقال في سوداء، وحُبلى: سُوَيْدة، وحُبَيْلَة، ويقال في إبراهيم، وإسماعيل: بُرَيْه، وسُمَيْع، نصَّ على ذلك سيبويه رحمه الله»[٢].

(١) شرح ابن الناظم: ٥٥٩.

(٢) شرح ابن الناظم: ٥٦٢.

أقول: لم يذكر سيبويه هذا النوع من التصغير في كتابه، وإنَّما أشار إلى تصغير قسم من هذه الأسماء ولكنه لم يصغرّها هذا التصغير الذي ذكره ابن الناظم.

الرأي الثالث والستون

قال ابن الناظم في كلامه على النسب: «ويُقال في النسب إلى أُخت، وبِنت: أخويّ، وبنويّ، كما يُنسب إلى مذكرهما. هذا مذهب سيبويه، والخليل، وأمّا يونس فيقول: أُختِيّ، وبِنتيّ»[٣].

وقد نصَّ على ما تقدم ابن مالك[٤]، وأبو حيّان[٥]، والمُرادي[٦]، وابن عقيل[٧]، وهو لا يختلف عمَّا ذكره سيبويه في قوله: «وإذا أضفت إلى أختٍ قلت: أخويٌّ، هكذا ينبغي له أن يكون على القياس وذا القياس قول الخليل، من قبل أنَّك لما جمعت بالتاء حذفت تاء التأنيث كما تحذف الهاء، ورددتَ؛ فالإضافة تحذفه كما تحذف الهاء، وهي

(٣) شرح ابن الناظم: ٥٧٠.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٤/ ١٩٥٥؛ وشرح عمدة الحافظ: ٢/ ٨٩٥.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ١/ ٢٨٨.

(٦) ينظر: توضيح المقاصد: ٥/ ١٤٦٢.

(٧) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٥٠٣.

أردُّ له إلى الأصل... وأمَّا يونس، فيقول: أُخْتِيٌّ، وليس بقياسٍ»[١].

الرأي الرابع والستون

قال ابن الناظم في باب النسب: «وتقول في (كلتا) على مذهب سيبويه: كَلَوِيّ، وعلى مذهب يونس: كِلْتِيّ، وكلتَوِيّ»[٢].

فقد ذكر ما تقدَّم ابن مالك[٣]، والمرادي[٤]، وهو لا يخرج عمَّا ذكره سيبويه في قوله: «وكذلك: كلتا وثنتان، تقول: كَلَوِيٌّ وثَنَوِيٌّ، وبنتان: بَنَوِيٌّ، وأمَّا يونس فيقول: ثنتيٌّ، وينبغي له أنْ يقول: هنتيٌّ في هنه؛ لأنَّه إذا وصل فهي تاء كتاء التأنيث»[٥].

الرأي الخامس والستون

قال ابن الناظم في النسب: «وإذا نُسِبَ إلى المحذوف الفاء؛ فإن كان صحيح اللام،؟ لم يرد المحذوف، فيقال في عِدة، وصِفة: عِدِيّ، وصفيّ، وإنْ كان معتلَّ اللام وجب الردُّ، ومذهب سيبويه ألَّا يُردُّ عين المحذوف إلى السكون إن كان أصلها السكون، بل تُفتح، وتُعامل معاملة المقصور»[٦].

ونصَّ على ما تقدم ابن مالك[٧]، وأبو حيّان[٨]، والمُرادي[٩]، وابن عقيل[١٠]، وهو لا عمّا ذهب إليه سيبويه في قوله: «وذلك عدةٌ وزنةٌ. فإذا أضفت قلت: عديٌّ وزنيٌّ، ولا ترده الإضافة إلى أصله، لبعدها من ياءي الإضافة، لأنَّها لو ظهرت لم يلزمها ما يلزم اللام لو ظهرت من التغير، لوقوع الياء عليها.... وتقول في الإضافة إلى شيةٍ: وشويٌّ، لم تسكن العين كما لم تُسكّن الميم إذا قال: دمويٌّ، فلما تركت الكسرة على حالها جرت مجرى شجويٍّ»[١١].

الرأي السادس والستون

قال ابن الناظم: «وقد يُستغنى عن ياء النسب بـ(فَعِل) بمعنى: صاحب كذا، كقولهم: رجلٌ طَعِمٌ، ولَبِسٌ، وعَمِلٌ: بمعنى: ذي طعامٍ، وذي لِباسٍ، وذي عملٍ. أنشد سيبويه:

---

(١) الكتاب: ٣/ ٣٦٠- ٣٦١.

(٢) شرح ابن الناظم: ٥٧٠.

(٣) ينظر: شرح عمدة الحافظ: ٢/ ٨٩٥.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد: ٥/ ١٤٦٢.

(٥) الكتاب: ٣/ ٣٦٣.

(٦) شرح ابن الناظم: ٥٧٠.

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٥٠٤.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب: ١/ ٢٨٥.

(٩) ينظر: توضيح المقاصد: ٥/ ١٤٦٤.

(١٠) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٥٠٤.

(١١) الكتاب: ٣/ ٣٦٩.

لَسْـــتُ بلـــيليٍّ، ولكنِّـــي نَهِـــرْ
لا أُدْلِـــجُ اللَّيْـــلَ ولَكِـــنْ أَبْتَكِـــرْ [١].

أراد: ولكنّي نهاريَ، أي: عاملٌ بالنهار»[٢].

وقد ذكر ما تقدّم: ابن مالك[٣]، والمرادي[٤]، وابن عقيل[٥]، وهو لا يختلف عمّا ذكره سيبويه في قوله: «وقالوا: نهرٌ، وإنما يريدون نهاريٌّ فيجعلونه، بمنزلة عمل، وفيه ذلك المعنى.

وقال الشاعر:

لَسْـــتُ بلـــيليٍّ، ولكنِّـــي نَهِـــرْ
لا أُدْلِـــجُ اللَّيْـــلَ ولَكِـــنْ أَبْتَكِـــرْ

فقولهم: نهرٌ في نهاريٌ يدُّل على أن عملاً كقوله: عمليٌّ؛ لأَنَّ في عملٍ من المعنى ما في نهرٍ، وقؤولٌ كذلك، لأَنَّه في معنى قولي. وقالوا: رجل حَرِحٌ ورجل سَتِهٌ، كأَنَّه قال: حَرِيٌّ واستِيٌّ»[٦].

(١) البيت بلا نسبة في: الكتاب: ٣/ ٣٨٤؛ والمقرب: ٢/ ٥٥؛ وشرح عمدة الحافظ: ٢/ ٩٠٠؛ وأوضح المسالك: ٤/ ٣٤١؛ وشرح الأشموني: ٣/ ٧٤٥.

(٢) شرح ابن الناظم: ٥٧١- ٥٧٢ .

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية : ٤/ ١٩٦٣؛ وشرح عمدة الحافظ: ٢/ ٩٠٠- ٩٠١.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد: ٥/ ١٤٦٧ .

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٥٠٦ .

(٦) الكتاب: ٣/ ٣٨٤- ٣٨٥.

الرأي السابع والستون

قال ابن الناظم في حديثه عن أبنية الاسم المجرد الرباعي: «أبينةُ الاسم المُجرّد الرُّباعيّ ستةٌ: فَعْلَل: بفتح الأول والثالث، كـ(جَعْفَر)... و(فُعْلَلٌ) بضم الأول، وفتح الثالث: كـ(طُحْلَب)، ولم يذكره سيبويه، ولكن حكاه الأخفش، والكوفيون، فوجب قبوله»[٧].

وكلام سيبويه يؤيد ما ذهب إليه ابن الناظم، فقد ذكر سيبويه للاسم المجرد الرباعي خمسة أبنية فقط في (باب تمثيل العرب من بنات الأربعة في الأسماء، والصفات غير المزيدة، وما لحقها من بنات الثلاثة كما لحقها الفعل) [٨]، وهذه الأبنية هي: فَعْلَل، نحو: جَعْفَر، وفُعْلُل، نحو: بُرْثُن، وفِعْلِل، نحو: زِبْرِج، وفِعْلَل، نحو: دِرْهَم، وفِعَلّ، نحو: فِطَحْل، وهِزَبْر[٩]. ولم يذكر سيبويه الباب السادس (فَعْلَل)، نحو: طُحْلَب، وقد علَّل ابن الناظم لذلك، فقال: «ولعلَّ سيبويه إنَّما أهمله؛ لأَنَّه عنده مخفف من (فُعْلُل) مفرّع عليه؛ لأَنَّ كل ما نُقِلَ فيه (فُعْلَل) فعل فيه (فُعْلُل)، كـ(طُحْلَب، وطُحْلُب، وجُرْشَع، وجُرْشُع، جُحْدَب، وجُحْدُب)»[١٠].

(٧) شرح ابن الناظم: ٥٨٥.

(٨) ينظر: الكتاب: ٤/ ٢٨٨.

(٩) ينظر: الكتاب: ٤/ ٢٨٨- ٢٨٩.

(١٠) شرح ابن الناظم: ٥٨٥.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

١. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد بن أحمد الدمياطي (ت١١١٧ هـ)، رواه وصححه وعلّق عليه: علي محمد الضباع، مطبعة المشهد الحسيني، بلا ت.

٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ)، تحقيق: مصطفى أحمد النَّمّاس، مصر، ١٩٨٤م.

٣. الأُزهية في علم الحروف: الهروي، علي بن محمد النحوي (ت: نحو ٤١٥ هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط/ ٢، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

٤. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين بن هشام الانصاري، (ت:٧٦١هـ)،تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط/ ٥، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

٥. تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب: للأعلم الشنتمري (ت: ٤٧٦ هـ)، تحقيق: د. زهير أحمد سلطان، بغداد، ١٩٩٢م.

٦. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: لحسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩ هـ)، تحقيق: د.عبد الرحمن علي سليمان، القاهرة، ١٩٧٥م.

٧. التيسير في القراءات السبع: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤ هـ)، عُني بتصحيحه: جمعية المستشرقين الألمانية، أُوتوبرتزل، استانبول، مطبعة الدولة، ١٩٣٠م.

٨. الجنى الداني في حروف المعاني: لحسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩ هـ)، تحقيق: د.طه محسن، الموصل، ١٩٧٦م.

٩. حجة القراءات: ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد (ت: نحو٤٠٣ هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط/ ٢، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

١٠. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت: ١٠٩٣ هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون،

مكتبة الخانجي- القاهرة، ط/ ٣، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

١١. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢ هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة، ١٩٥٢-١٩٥٦م.

١٢. ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، بغداد، ط/ ١، ١٩٨٢م.

١٣. ديوان الأعشى "ميمون بن الحجاج (ت: ٧ هـ)"، دار صادر- بيروت، ٢٠٠٨م.

١٤. ديوان الراعي النميري، جمعه وحققه: راينهرت فايبرت، نشر: فرانتس شتايز بفيسبادن، بيروت، ط/ ١، ١٩٨٠م.

١٥. ديوان الشمّاخ بن ضرار، تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف- القاهرة، ط/ ١، ١٩٦٨م.

١٦. ديوان الطفيل الغنوي "طفيل بن عوف بن كعب (ت: ١٣ ق. هـ)"، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، بيروت، ١٩٦٨م.

١٧. ديوان جرير بن عطية، تحقيق: نعمان أمين طه، دار المعارف- القاهرة، ط/ ٣، بلا.ت.

١٨. ديوان ذي الرُّمَّة، شرح: أحمد بن حاتم الباهلي، رواية: أبي العباس ثعلب، تحقيق: عبد القدوس أبي، مؤسسة الإيمان- بيروت، ط/ ١، ١٩٨٢م.

١٩. ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة- بيروت، ط/ ٢، ١٩٨٠م.

٢٠. السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس، ابن مجاهد البغدادي (ت: ٣٢٤ هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر ١٩٧٢م.

٢١. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: لابن الناظم، أبي عبدالله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (ت: ٦٨٦ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية- بيروت، ط/ ١، ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.

٢٢. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: لبهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي المصري (ت: ٧٦٩ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة- القاهرة، ط/ ١٤، ١٣٨٤هـ= ١٩٦٤م.

٢٣. شرح أبيات سيبويه: لأبي محمد يوسف بن المرزبان (ت: ٣٨٥ ﻫ)، دار المأمون للتراث- بيروت، ١٩٧٩م.

٢٤. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك): لعلي بن محمد الأشموني (ت: ٩٢٩ ﻫ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية- القاهرة، ط/ ١، ١٩٥٥م.

٢٥. شرح التسهيل: ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله (ت: ٦٧٢ ﻫ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية- بيروت، ط/ ١، ٢٠٠١م.

٢٦. شرح التصريح على التوضيح: لخالد بن عبدالله الأزهري (ت: ٩٠٥ ﻫ)، دار إحياء الكتب العربية-القاهرة (عيسى البابي الحلبي)، بلا.ت.

٢٧. شرح الكافية الشافية: ابن مالك، جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله (ت: ٦٧٢ ﻫ)، حققه وقدّم له: د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث- مكة المكرمة، ط/ ١، ١٤٠٢ﻫ- ١٩٨٢م.

٢٨. شرح المفصل: لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت: ٦٤٣ ﻫ)، عالم الكتاب- بيروت، بلا.ت.

٢٩. شرح ديوان زهير بن أبي سلمى: صنعه: ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (ت: ٢٩١ ﻫ)، مصورة عن طبعة دار الكتاب، ١٩٤٤م، نشر: الدار القومية للطباعة والنشر- القاهرة، ١٣٨٤ﻫ- ١٩٦٤م.

٣٠. شرح شواهد المغني: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: ٩١١ ﻫ)، منشورات دار مكتبة الحياة- بيروت، بلا.

٣١. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: لجمال الدين ابن مالك (ت: ٦٧٢ ﻫ)، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني- بغداد، ١٣٩٧ﻫ = ١٩٧٧م.

٣٢. شرح هاشميات الكميت، تفسير: أبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي، تحقيق: داود سلّوم، ونوري حموي القيسي، عالم الكتب- بيروت، ط/ ٢، ١٩٨٦م.

٣٣. شعر الأحوص الأنصاري، جمع وتحقيق: عادل سليمان جمال، الهيأة العامة للتأليف والنشر- القاهرة، ١٩٧٥م.

٣٤. شعر الكميت بن زيد الأسدي، جمع وتقديم: داود سلوم، مكتبة الأندلس- بغداد، ١٩٦٩م.

٣٥. شعراء مُقلُّون، تحقيق: حاتم صالح الضامن، عالم الكتب- بيروت، ومكتبة النهضة- بغداد، ط/ ١، ١٩٨٧م.

٣٦. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ابن مالك، جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله (ت: ٦٧٢ هـ)، تحقيق: د. طه محسن، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية- بغداد، ١٩٨٥م.

٣٧. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: لأحمد بن فارس (ت: ٣٩٥ هـ)، حققه وقدَّم له: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران، ط/ ١، ١٩٦٣م.

٣٨. صحيح البخاري (الجامع الصحيح المختصر): البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله (ت: ٢٥٤ هـ)، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار القلم- دمشق، ١٩٨١م.

٣٩. صحيح مسلم: لمسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية- القاهرة، ط/ ١، ١٣٧٤هـ.

٤٠. الكتاب: سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر (ت: ١٨٠ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط/ ٣، ١٩٨٨م.

٤١. النشر في القراءات العشر: لأبي الخير محمد بن محمد الدمشقي، الشهير بابن الجزري (ت: ٨٣٣ هـ)، قدّم له الأُستاذ: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية- بيروت، ط/ ٣، ١٤٢٧هـ= ٢٠٠٦م.

٤٢. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢ هـ)، تحقيق: علي النجدي، والدكتور عبد الفتاح شبلي والدكتور عبد الحليم النجار، نشر: لجنة إحياء التراث الإسلامي في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية- القاهرة، ١٣٨٦هـ.

٤٣. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف جمال الدين (ت: ٧٦١ ﻫ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية- صيدا، ١٩٨٧م.

٤٤. المقاصد النحوية شرح شواهد شروح الألفية، المشهور بـ(الشواهد الكبرى): بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت: ٨٥٥ ﻫ)، مطبوع مع خزانة الأدب، دار صادر- بيروت، بلا.ت.

٤٥. المقتصد في شرح الايضاح، عبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١ ﻫ)، تحقيق: الدكتور كاظم بحر مرجان، سلسلة منشورات وزارة الثقافة والاعلام العراقية، دار الرشيد – العراق ١٩٨٢م.

٤٦. المقتضب: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت: ٢٨٥ ﻫ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب- بيروت، بلا .ت.

٤٧. المقرب: لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الأشبيلي (ت: ٦٦٩ ﻫ)، تحقيق: د. أحمد عبد الستار الجواري، ود. عبدالله أحمد الجبوري، مطبعة العاني- بغداد، ط٣، ١٩٨٦م.

٤٨. منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: لأبي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥ ﻫ)، تحقيق: سدني جليزر، نيوهافن، ١٩٤٧م.

٤٩. النكت في تفسير كتاب سيبويه: ليوسف بن سليمان المعروف بـ "الأعلم الشنتمري" (ت:٤٧٦ ﻫ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم- الكويت، ط١، ١٩٨٧م.

٥٠. النواسخ في كتاب سيبويه: د.حسام سعيد النعيمي، بغداد، ١٩٧٧م.

٥١. همع الهوامع، شرح جمع الجوامع في علم العربية: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، مكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة، ط١، ١٣٢٧هـ.